



جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الأستاذ المشرف:

- بن قطيب علي

إعداد الطالبتين:

- حجاج لطيفة

- عين قادة فاطيمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أ. محاضر أ	بوزكري جمال
مقررا	أ. محاضر أ	بن قطيب علي
مناقشا	أ. مساعد أ	بوقادير ربيعة
مناقشا	أ. مساعد ب	شبلاوي إبراهيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: / / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة ابن خلدون - تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الأستاذ المشرف:

- بن قطيب علي

إعداد الطالبتين:

- حجاج لطيفة

- عين قادة فاطيمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أ. محاضر أ	بوزكري جمال
مقررا	أ. محاضر أ	بن قطيب علي
مناقشا	أ. مساعد أ	بوقادير ربيعة
مناقشا	أ. مساعد ب	شبلاوي إبراهيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: / / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر وعرفان

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم للأمام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

بداية نتقدم بشكرنا لله سبحانه وتعالى الذي منحنا القوة والإرادة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل بن قطيب على لقبوله الإشراف على هذا البحث.

كما لا ننسى شكر موظفي مركز الضرائب لولاية تيارت

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وإلى كل

من قدم لنا يد المساعدة.

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا

الى رمزي العطاء والحنان والتفاني والتواضع

الى الذين تعطرت بهم حياتي أُمي وأبي، إجلالا وإكراما وإكبارا

أبي من علمني كيف أقف بثبات فوق الارض

وأُمي من علمتني العطاء وغمرتني بحنانها وكرمها

الى إخوتي سندي وعزوتي في الحياة

الى من تمنوا رؤيتي في هذا المقام لكن ابعدهم المسافات

الى أقرب الناس الى نفسي خارج الوطن

الى زملائي عطر الحياة رمز الصداقة والوفاء

جميع من تلقيت منهم النصح والدعم

لطيفة حجاج

إهداء

إنه لمن الشرف لي أن أهدي هذا العمل إلى من تملك أحن وأرق قلب في الوجود

وحضنها منبع يفيض بالحب والحنان

يا شمعة تنير دري وديباي "أمي الغالية"

إلى من كد وعمل جاهدا وسهر الليالي لأجل تربيتنا ووصولنا إلى ما نحن عليه الآن

"أبي العزيز"

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

وإلى زملائي ورفقاء الدرب

عين قادة فاطيمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات
أ	مقدمة

الفصل الأول الإطار النظري للرقابة الجبائية

1	تمهيد:
2	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
2	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
4	المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
5	المطلب الثالث: أشكال وأجهزة الرقابة الجبائية
12	المبحث الثاني: أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية وحقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة
12	المطلب الأول: أسباب الرقابة الجبائية
15	المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية
17	المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة
21	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني نظرة عامة حول جودة المعلومات الحاسبية

23	تمهيد:
24	المبحث الأول: ماهية المعلومات الحاسبية
24	المطلب الأول: مفهوم المعلومات الحاسبية
25	المطلب الثاني: أنواع المعلومات الحاسبية
26	المطلب الثالث: مصادر المعلومات الحاسبية
27	المبحث الثاني: جودة المعلومات الحاسبية
27	المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات الحاسبية
30	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات الحاسبية
31	المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات الحاسبية
33	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث دراسة حالة الرقابة الجبائية في مركز الضرائب - تيارت

35	تمهيد:
36	المبحث الأول: بطاقة تعريفية بالمؤسسة محل الدراسة
36	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
39	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لولاية تيارت ومهام هيكله
43	المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة لمراقبة المكلف
43	المطلب الأول: إجراءات الرقابة الشاملة التي تتم على مستوى مركز الضرائب بتيارت
46	المطلب الثاني: الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات الحاسبية

49 خاتمة
53 قائمة المصادر والمراجع
58 الملاحق
	ملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
7	أشكال الرقابة الجبائية والمصالح المكلفة بها	01-01

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
08	الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث والمراجعات	01-01
9	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية	01-02
10	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	01-03
11	الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب	01-04
32	معايير جودة المعلومات المحاسبية	01-05
38	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	02-01

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
59	التصريحات الشهرية G50	01
67	طلب المعلومات C2	02
69	إشعار أولي بالتسوية C4 _{initial}	03
71	إشعار نهائي بالتسوية C4 _{definitive}	04

قائمة الاختصارات

باللغة العربية	باللغة الأجنبية	الرمز
مديرية الأبحاث والمراجعات	Direction Des Recherches Et Vérification	DRV
مديرية كبريات المؤسسات	Direction Des Grandes Entreprise	DGE
مركز الضرائب	Centre Des Impôts	CDI
المديرية الولائية للضرائب	Direction De Wilaya Des Impôts	DIW

مقدمة

إن التطور الحاصل في عالم الأعمال أدى إلى الحاجة للمعلومات المحاسبية فكل الأعوان الاقتصاديون يتعاملون بها ويسعون جاهدين للحصول عليها، حيث أن نجاح أي مؤسسة مرهون بمدى تحقيقها للأهداف المخطط لها والتي تستند إليها في عملية اتخاذ القرار، ولهذا زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية والتي تكون خالية من الأخطاء ومن هنا تظهر لنا الرقابة الجبائية والتي تعتبر غاية في الأهمية من حيث إضفاء شفافية وموضوعية حول المعلومات المحاسبية. وتقوم بمراقبة كافة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة والتأكد من صحتها ومطابقتها للقوانين والتشريعات الجبائية، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء والمخالفات ومحاوله تصحيحها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تغطية نفقات الدولة والحفاظ على الأموال العامة. ومنه فإن الرقابة الجبائية اجراء ضروري ومهم في الميدان الجبائي.

إشكالية البحث: ويدفعنا دور الرقابة الجبائية وكيفية تأثيرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية إلى طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

التساؤلات الفرعية: وقصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية؟
- ما المقصود بجودة المعلومات المحاسبية؟
- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضيات البحث: على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث

1. من المحتمل أن مفهوم الرقابة الجبائية هو مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية لتأكد من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة قصد تصحيحها، وتعتبر وسيلة قانونية إجبارية تطبق على جميع المكلفين بالضريبة.
2. من الممكن أن تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية.

3. يمكن التوقع بأن الرقابة الجبائية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال عملية الكشف عن الأخطاء الموجودة في التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ومن أهمها:

- تناسب تخصصنا في مجال المحاسبة والجباية.
- أهمية الرقابة الجبائية في مجال المحاسبة.
- الرغبة الذاتية في البحث في الموضوع.

أهداف البحث:

- لفت الانتباه إلى الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على مصالحي الرقابة الجبائية وكذلك الأساليب الرقابية المتبعة.
- التعرف على خصائص المعلومات المحاسبية لكي تتمتع بالجودة.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف على دور الرقابة الجبائية في الكشف عن الأخطاء ومحاولات الغش والتهرب التي يمكن أن تعتري المعلومات المحاسبية المصرح بها. بمعنى أن البحث يتطلع إلى إبراز أثر العلاقة بين الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية في المؤسسة وذلك من خلال تبيان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرنا على مديرية الضرائب لولاية تيارت

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة الميدانية أنها أجريت في 2022 لفترة دامت ل30 يوم.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء المتعلقة بالرقابة الجبائية أو جودة المعلومات المحاسبية، ثم القيام بالدراسة التطبيقية للبحث المتمثلة في دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت باعتمادنا على المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع البحث أو جانب منه كالرقابة الجبائية، لوحظ أن هذه الدراسات تختلف حسب نظرة كل باحث والتي تخدم مجال تخصصه نجد منها:

دراسة لياس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية أم البواقي لسنة 2011، جامعة بسكرة، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي وعقابي في آن واحد لمكافحة هذه الظاهرة التي تتزايد حدتها، وهذا بالاعتماد على التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية بهدف كشف الأخطاء والتجاوزات التي قد تستعمل من طرف المكلفين بالضريبة. وقد لخصت هذه الدراسة، أن من أليات الرقابة الجبائية والتي يرى الباحث أنها تساهم في دعمها هي التدقيق في محاسبة المكلف، والتي تعتبر وسيلة تستخدم في تطهير الملفات الجبائية التي تمسك محاسبة قانونية ومنظمة بهدف كشف كل الإغفالات والتجاوزات سواء عن قصد أو بدون قصد من طرف المكلفين بالضريبة، لتقودنا إلى معرفة مدى مصداقية التصريحات المكتتبه بهدف تصحيحها وإعادة تقويمها من أجل استرجاع الحقوق المنتهكة.

دراسة سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011، دراسة ميدانية على مستوى المديرية الولائية للضرائب لسنة 2011، توصل الباحث إلى:

- أن الرقابة الجبائية إجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات عامة والمحاسبية خاصة المصرح بها من طرف المكلف؛

- تتم الرقابة الجبائية من مصالح جبائية مخول لها قانونا بذلك، تتبع مجموعة من الأساليب والطرق. دراسة عياشي فاطمة الزهراء وسماش كمال، "الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة الباحث الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد1، 2018، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور الرقابة الجبائية كأداة فعالة في مكافحة هذا النوع من الممارسات.

دراسة وهي بوعلام، "أثر مردودية الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، قام الباحث بمعالجة الإشكالية التالية: ما أثر مردودية أسلوب المراجعة الجبائية للتصريحات في مكافحة التهرب الضريبي؟ وقد توصل الباحث إلى النتائج من أهمها:

- تعتبر المراجعة الجبائية إحدى أهم الأدوات التي استحدثت مع الإصلاح الجبائي لغرض مكافحة الغش والتهرب الجبائي وذلك من خلال إقامة العديد من الهياكل و سن القوانين والتشريعات المختلفة. ركزت أغلب الدراسات السابقة على موضوع الرقابة الجبائية وعلاقتها بالمحاسبة والمتمثلة في اكتشاف وتصحيح الأخطاء المتعلقة بالمحاسبة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، ويتمثل الاختلاف الموجود بين الدراسة التي قمنا بها وبين الدراسات السابقة في ذكر دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية أي دورها في تحسين خصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية، وقيام بالدراسة الميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية تيارت.

صعوبات البحث:

- لا يخلو أي عمل من الصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي وجدها:
- الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث وبين الدراسة بالإضافة إلى مجال واسع لا حدود له.
- نقص بعض المراجع المهمة المتعلقة بجوهر الموضوع والمتعلق بدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية كملف الجبائي للمكلف محل التحقيق.

هيكل البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى 3 فصول إضافة المقدمة والخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للرقابة الجبائية والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه لماهية الرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني تناول أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية وحقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة، في حين تطرقنا في الفصل الثاني إلى نظرة عامة حول المعلومات المحاسبية والذي تضمن مبحثين، المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية، والمبحث الثاني جودة المعلومات المحاسبية. أما الفصل الثالث تحت عنوان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول المتمثل في بطاقة تعريفية بالمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فعنوانه إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة لمراقبة المكلف.

الفصل الأول

الإطار النظري للرقابة الجبائية

تمهيد:

تعود الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة لمصالح الضرائب التي منحها القانون للتأكد من صدق التصريحات ومعاينة الأخطاء، وذلك لأهميتها البالغة في عملية اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وكشف مختلف الانحرافات والمخاطر الضريبية، بالإضافة إلى مكافحة مختلف حالات الغش الضريبي، حيث تهدف إلى مدى امتثال المؤسسات للقوانين والأنظمة الضريبية.

وبغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية
- المبحث الثاني: أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية وحقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف

بالضريبة

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية دور هام في كافة الميادين باعتبارها ما يكشف الخطر قبل وقوعه، لذلك فهي تعتبر إجراء ضروري في الميدان الجبائي نظرا لما يشهده هذا القطاع من عمليات التهرب والغش الضريبيين، سواء من استغلال الثغرات الموجودة في النصوص القانونية أو من خلال تزوير وتبديل الحقائق بأشياء أخرى وهمية ونظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين فهذا يجعله أكثر عرضة للنصب والاحتيال.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل التطرق الى مفهوم الرقابة الجبائية يجب معرفة مفهوم الرقابة بشكل عام ثم تحديد المفهوم الأدق للرقابة الجبائية

أولاً: تعريف الرقابة:

التعريف الأول: هي عبارة عن عملية منظمة يتم فيها التأكد من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف باستخدام طرق فعالة ذات كفاءة عالية وبها يتم كشف الانحرافات كما عرفها الاقتصادي الشهير فايول: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة أما مضمونها فهو تبيان نواحي الضعف او الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها."¹

التعريف الثاني: هي مجموعة الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها ثم اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور لتحقيق هذه الأهداف.²

التعريف الثالث: تم تعريفها على أنها قدرة المدير على التأثير في سلوك الأفراد في تنظيم معين بحيث يحقق هذا التأثير النتائج المستهدفة.³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم الرقابة هو:

* هنري فايول: اقتصادي، ورائد أعمال، ومهندس، وكاتب فرنسي الأصل، أحد علماء الإدارة الكلاسيكية، وأصل عمله كمهندس تعدين.

¹ هدى سليمان، "الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية"، دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 13.

² عبد الفتاح محمد الحصن، سمير كامل، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 12.

³ بلال أمينة، بوشنافة جميلة «التكاليف المعيارية ودورها في الرقابة واتخاذ القرار» مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/2015، ص 29.

عملية منتظمة يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف باستخدام طرق فعالة وذات كفاءة.

ثانيا: مفهوم الرقابة الجبائية:

هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية ونذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هي عبارة عن فحص لكل السجلات والوثائق والمستندات للمكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك قصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية حيث لا يتم الاكتفاء بما تم دراسته إنما تتم عملية مقارنة بين ما تم التصريح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى والتحقق من مدى التطابق الموجود بينهما وكذا النظر في الوضعية المالية للمكلف بالضريبة.¹

التعريف الثاني: كما يعرفها الباحثون والمختصون على أنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في تسيير من جهة أخرى وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.²

التعريف الثالث: أما من الناحية القانونية فإنها قد عرفت بأنها: «مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي.³ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم الرقابة الجبائية هو: مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين.

¹ سليمان عتير «دور الرقابة الجبائية في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية»، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2012، ص 80.

² ولهي بوعلام، "نحو إطار مقترح لتنفيذ البنية الرقابية الجبائية للحد من اثار الازمة-الجزائر-«، ملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

³ République Algérienne Démocratique Et Populaire Des Finances –Dgi–, Guide De Vérification De Comptabilité, Alger ,2001, P 13.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

سنتطرق في هذا المطلب لأهداف الرقابة الجبائية والمتمثلة في:

1. الهدف القانوني: الرقابة الجبائية تركز على مبدأ المساواة والعدالة الضريبية وكذا المحاسبية ومعاقة المكلفين الذين يتهربون من دفع مستحقاتهم الضريبية، مما يجعل هدفها يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة.¹

2. الهدف الإداري: حيث تؤدي دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت في زيادة المردودية الجبائية.²

- حيث تسمح عملية الرقابة بإعداد الاحصائيات مثل: نسب التهرب الضريبي.
- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الى اوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الادارة الجبائية على اتخاذ الاجراءات التصحيحية.

3. الهدف المالي والاقتصادي: تهدف الرقابة الجبائية الى المحافظة على الاموال العامة من التلاعب والسرقة. أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي الى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.³

4. الهدف الاجتماعي: تهدف الرقابة الجبائية منع ومكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها مثل: التلاعب، الإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته. كما يسعى إلى تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.⁴

¹ بالحبال أسماء «أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري» «الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8ماي 45. قالمة، يومي 28-29 أكتوبر 2015، ص 12.

² سليمان عتير «دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية»، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ مداح فاطمة «دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الضريبية» «مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2014/2015، ص 04.

⁴ بوشاقور غنية، دنقار حمرة، «مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية»، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وضرائب، 2016-2017، ص 19.

المطلب الثالث: أشكال وأجهزة الرقابة الجبائية

أولاً: أشكال الرقابة الجبائية:

للرقابة الجبائية عدة أشكال تساعد على القيام بمهامها والوصول إلى الغايات المرجوة، وتكون متكاملة ومتتابعة لا يمكن فصلها ويجب استعمالها في الوقت المناسب وحسب أهميتها، وتتمثل فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية الشاملة (الداخلية)

تعتبر الرقابة الشاملة كرقابة داخلية وذلك لأنها تمارس على مستوى مفتشية الضرائب دون التنقل إلى أماكن مزاولة المكلفين لأنشطتهم، وتتم بصفة مستمرة ودورية عادة كل سنة وتنقسم إلى قسمين:¹

أ. **الرقابة الشكلية:** تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقييم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها إدارة.

ب. **الرقابة على الوثائق:** إن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية ومكتب البطاقات المنتقاة من قنوات أخرى، كالهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من أطراف أخرى.²

ومنه نجد أن المفتش يقوم بتحليل وفحص كل النقاط المتضمنة في التصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة بالسنوات السابقة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش أن يطلب معلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلف بالضريبة.

¹ منور أوسرير، محمد حمو، محضرات في جباية المؤسسات، الطبعة 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2009، ص 203.

² باديدي عائشة، رموني عبد القادر، سوداني فاطمة، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014،

2. الرقابة الجبائية المعمقة (الخارجية):

تعتبر الرقابة المعمقة كرقابة خارجية وذلك بالتدخل المباشر لأعوان المدققين بأماكن تواجد نشاط المكلفين لهذا يطلق عليها "الرقابة بعين المكان" إلا أنها تتم بصفة دورية وإنما تكون بطريقة مبرمجة تقوم بها الأجهزة المختصة، إذ تهدف إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة وهذا لأربعة سنوات لم يمسهما التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب أو الغش الضريبي.¹

يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الرقابة وهي: التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب في المحاسبية والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائي

أ. التحقيق في المحاسبة (الفحص المحاسبي):

ويقصد بها مجموعة العمليات إلزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضرورية ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ولا يمكن إجراء التحقيقات المحاسبية إلا من طرف الأعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.²

ويعلم المكلف مسبقا بعملية التحقيق التي تستغرق مدة تتراوح ما بين أربعة الى ستة أشهر وفق إشهار يتضمن مجموعة البيانات اللازمة لذلك.

ب. التحقيق المصوب في المحاسبة:

وهو عبارة عن طريقة تم استحداثها ضمن قانون المالية 2010 وهو لا يختلف عن التحقيق المحاسبي العادي من حيث الإجراءات، فالتحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضرورية لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها عبر متقدمة أو لمجموعة عمليات او معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.³

يتميز هذا النوع من التحقيق بالخاصيتين التاليتين:

¹ لياس قلاب ذبيح «مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية»، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص 47.

² المادة 20 الفقرة 1، من قانون الاجراءات الجبائية، 2017، ص 10.

³ بوقلية محي الدين، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 16.

- يتم التحقيق في نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب؛
 - يغطي التحقيق فترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو مجموعة عمليات أو معلومات محاسبية لمدة لا تقل عن سنة.
- لا يمكن تحت طائلة البطلان أن تستغرق عملية التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين، للإشارة أن عملية التحقيق المصوب في المحاسبة لها نفس شروط التحقيق المحاسبي.

ج. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

ويقصد به مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، حيث يجب إعلام المكلف مسبقا بهذا التحقيق وفق إشعار يتضمن المدة وموضوع التحقيق، ومن حق المكلف هنا الاستعانة بمستشار في هذا المجال. يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعو في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة، كما أن الهدف من هذا التحقيق هو الإجابة على التساؤل التالي: من أين لك هذا؟ وذلك عن طريق مقارنة هذا الانسجام بين المداخيل المصرح بها من جهة والذمة المالية من جهة أخرى.¹

ومما درسنا نستخلص هذا الشكل الذي يمثل أشكال الرقابة الجبائية والمصالح المكلفة بها.

جدول رقم (01-01): أشكال الرقابة الجبائية والمصالح المكلفة بها

الرقابة الجبائية		
الرقابة الجبائية العميقة (الخارجية)	الرقابة الجبائية الشاملة (الداخلية)	أشكال الرقابة الجبائية
التحقيق في المحاسبة	الرقابة الشكلية	
التحقيق المصوب في المحاسبة	الرقابة على الوثائق	
التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية		
تتم على مستوى المديرية الفرعية	تتم على مستوى مفتشيات الضرائب	المصالح المكلفة بها

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على أشكال الرقابة الجبائية.

¹ محمد رشيد كشيح، مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية نصوصها التطبيقية ونصوص مختلفة ذات صلة مختلفة، تونس، الفصل 38 و39، ص 31،

ثانيا: أجهزة الرقابة الجبائية

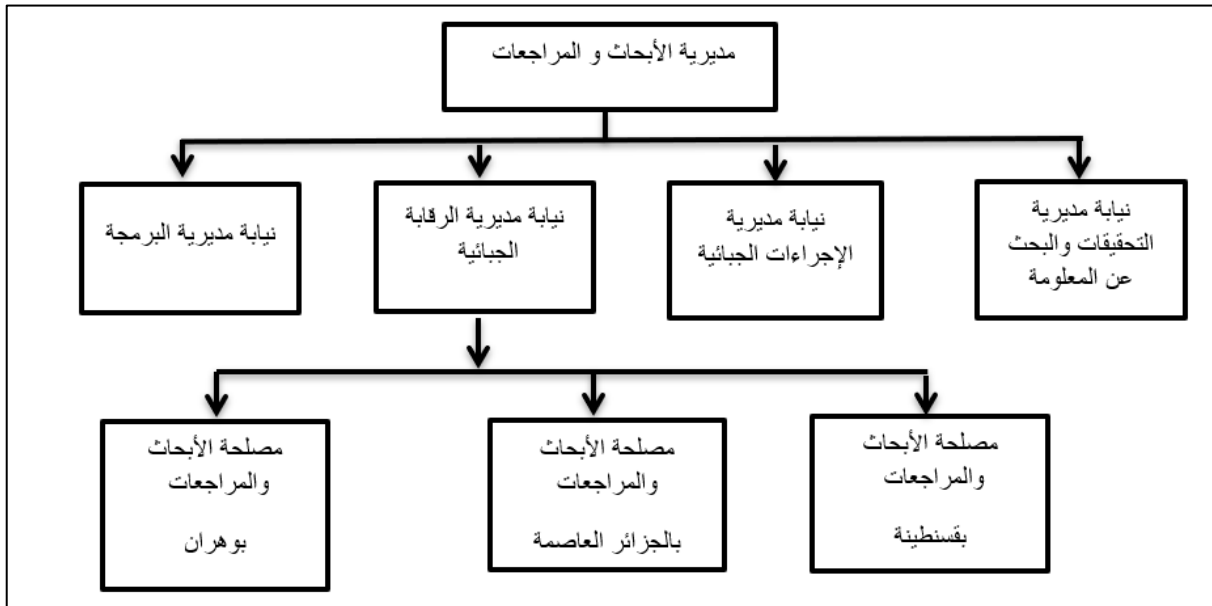
1. مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV):

أنشأت مديرية الأبحاث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13 جويلية 1998 و المتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، و قد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، كما أن اختصاصها يمتد على مستوى التراب الوطني و تنحصر مهامها في تحديد و اختيار المكلفين بالضريبة اللذين يقع عليهم التحقيق من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، وهذا باقتراح من مفتشات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله.¹

والهدف من هذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الجبائي واسترداد حقوق الخزينة العمومية وذلك بوضع إستراتيجية عمل لذلك.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات:

الشكل رقم (01-01) الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نوى نجة، "فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003-2004، ص 39-40.

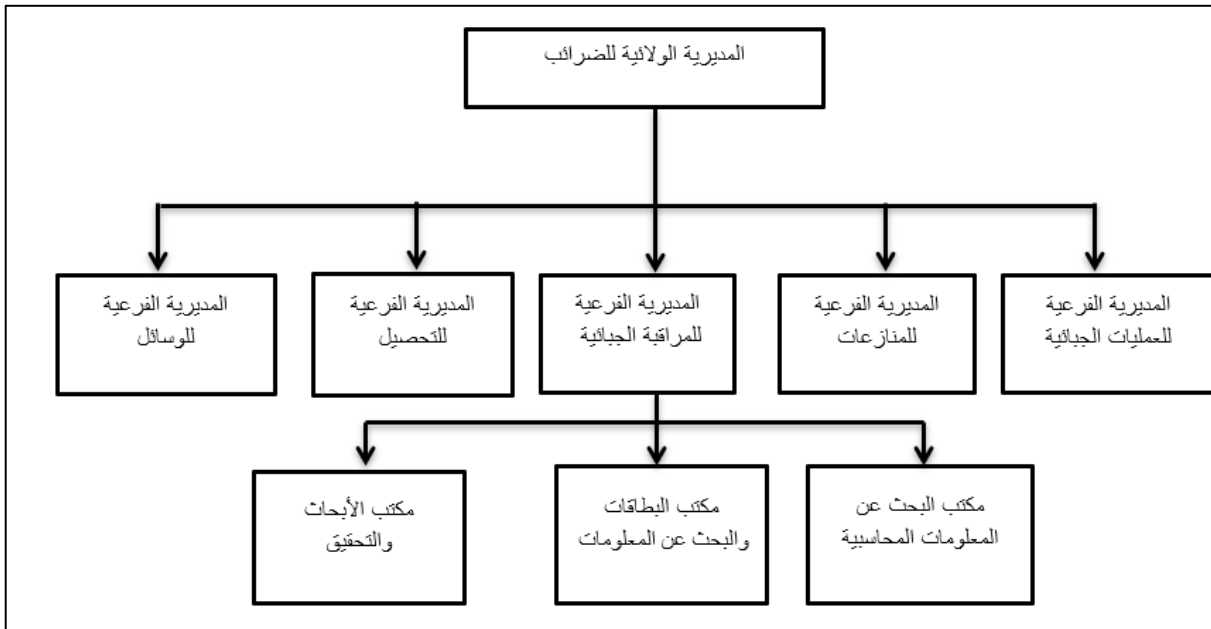
¹ أسامة شريقي، بودرواز أيوب، "الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2020-2021، ص 11.

2. المديرية الولائية للرقابة الجبائية:

باعتبار أن مديرية الأبحاث والمراجعة مسؤولة على المستوى المركزي فإن المديرية الولائية للضرائب تمارس رقابة جبائية محلية على المستوى المحلي بتكفل المديرية الفرعية بهذا المجال. إذ تعتبر الهيئة المختصة عبر إقليمها.¹ ومن أبرز المهام المكلفة بها هي:

- تقديم كل الاقتراحات والآراء اللازمة لتحسين حفظ المعلومات واستعمالها مع مراقبة استعمالها؛
 - برمجة القضايا التي تخضع للمراجعة السنوية ومتابعة مسيرة لإنجاز البرامج في الآجال المحددة.
- والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية (DWI).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على سليمان عتيرة، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012، ص41.

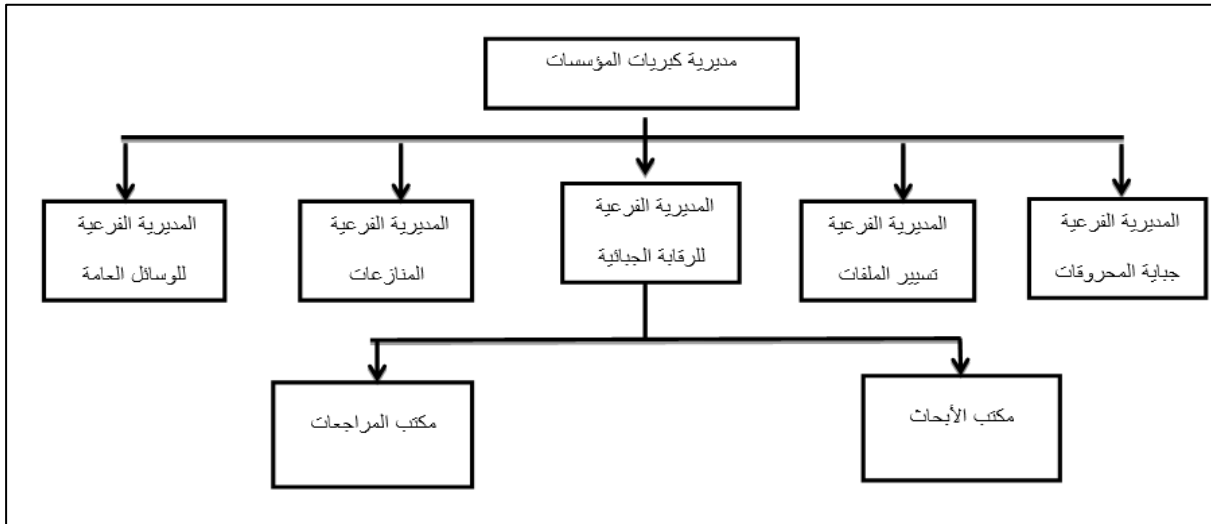
¹ أسامة شريقي، بودرواز أيوب، مرجع سبق ذكره، ص13.

3. مديرية كبريات المؤسسة (DGE):

أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303 /02 المؤرخ في 28 /09 /2002 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494 /02 المؤرخ في 26 /12 /2005 والتي تم فتحها في 02 /01 /2006 ولها صلاحيات على المستوى الوطني، ومكلفة بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات مثل (الشركات البترولية والشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر).¹

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات (DGE)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بوقلية محي الدين، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 11.

4. مركز الضرائب (CDI):

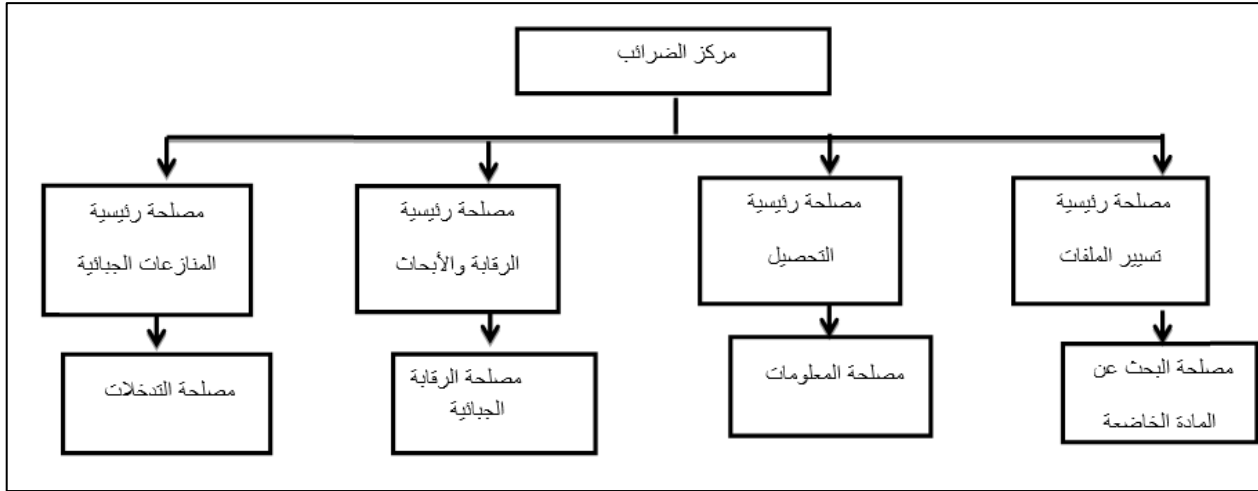
تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة، وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية.²

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب:

¹ المجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 2، من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 07/06/2005، ص 20.

² بوقلية محي الدين، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 11

الشكل (01-04): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب (CDI)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب (مصلحة الإعلام الآلي والوسائل).

المبحث الثاني: أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية وحقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية وستتناول كذلك حقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلفين بالضريبة

المطلب الأول: أسباب الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من أهم الطرق لحماية الخزينة العمومية حيث يوجد سببين رئيسيين لقيامها:¹

أولاً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريجات الجبائية:

تقوم الرقابة الجبائية بمتابعة النظام التصريحي، وذلك باعتبار أن المكلف هو الذي يقوم بتحديد طرق فرض الضريبة وكذا التصريح بمداخيله للإدارة الجبائية، وبالتالي فإن الرقابة الجبائية تهتم بمراقبة هذه التصريجات والتأكد من مدى صدقها إلى جانب تطبيق مبدأ المساواة في الدفع.

ثانياً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:

نظراً لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين التي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

1. التهرب الضريبي:

أ. تعريف التهرب الضريبي:

¹ يجاوي راوية، "دور الرقابة الجبائية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص11.

إن التهرب الضريبي هو ذلك الاقتطاع الذي تفرضه الدولة على المداخيل والأرباح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ولكن هؤلاء المكلفين يستخدمون أساليب للتهرب والغش لتتملص من دفع مستحقاتهم، هناك عدة تعاريف تناولت موضوع التهرب الضريبي، نذكر من أهمها:¹

التعريف الأول: "يرى أن التهرب الضريبي هو مجمل الأعمال التي يقوم بها المكلف للتخلص من الضريبة دون مخالفة القانون".

التعريف الثاني: "تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أي مخالفة لنصوص التشريع الضريبي".

التعريف الثالث: "هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرق احتيالية وأساليب مخالفة للقانون أو هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أو استخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي".

ب. أنواع التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي من الظواهر الشائعة في معظم دول العالم وفي مختلف العصور وإن كانت نسبته في الدول النامية أعلى بكثير من الدول المتقدمة، وهو ينقسم إلى نوعين:

- التهرب الضريبي المشروع؛
- التهرب الضريبي الغير مشروع.

التهرب الضريبي المشروع:

التهرب المشروع من الضريبة هو «التخلص من عبء الضريبة دون انتهاك القانون حيث يستخدم المكلف حقاً من حقوقه الدستورية باعتبار أن حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستورياً».²

¹ دوسن بمينة، رابح فاطمة، "أثر الرقابة الجبائية على حركة التجارة الخارجية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، ص26.

² مداح فاطمة، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الضريبية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص22.

أي بمعنى آخر هو تخلص المكلف من دفع الضريبة كلها أو جزءا منها دون مخالفة القانون.

التهرب الضريبي غير المشروع:

التهرب غير المشروع من الضريبة هو "تخلص المكلف من دفع الضريبة كلها أو جزءا منها للدولة بمخالفته القانون"¹.

فالتهرب الغير مشروع عندما يعتمد بعض المكلفين إلى اتباع بعض الأساليب الغش والخداع مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي، فهو إعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مفضل ومن أجل ذلك يستعمل المكلف طرق الغش والاحتيال مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون.

2. الغش الضريبي:

مع توسع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت الغش الضريبي، والتي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المتخلفة، وذلك بتحايل المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية مستخدمين في ذلك مختلف الطرق والأساليب.

أ. **تعريف الغش الضريبي:** نظرا لتعدد التعاريف، من الصعب إعطاء الغش الجبائي تعريفا موحدا:

التعريف الأول: يعرفه *Andrée Barilari** بأنه "الامتناع والتخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات"²

التعريف الثاني: "الغش الجبائي هو مخالفة القانون الجبائي بهدف التخلص من الضرائب وتخفيض الأسس الخاضعة للضرائب".

ب. مظاهر الغش الضريبي:

تتعدد مظاهر الغش الضريبي وعلى العموم فإن مظاهر الغش الضريبي لا حصر لذا وذلك لأن القائمين بها دائما يتفننون في الكشف عن أساليب جديدة، ومن بينها نجد:³

¹ دوسن يمينة، رابح فاطمة، "أثر الرقابة الجبائية على حركة التجارة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص27.

* إداري فرنسي شغل منصب المفتش العام الفخري للشؤون المالية، كان مديرا عاما للضرائب من 1995-1998، رئيس اللجنة الاقتصادية.

² *Andrée barilari, lexique fiscal, 2^{ème} édition, Dalloz, paris, 1992, page92.*

³ ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص151.

- عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه وفي هذه الحالة يكون التهرب كليا؛
- إدخال السلع الدستورية من الخارج خفية، أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية؛
- تقديم المكلف تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالفا للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب، كأن يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي أو بذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية؛
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة؛
- الإهمال عمدا لاكتتاب التصريح الضريبي في الآجال المحددة؛
- البيع والشراء دون فواتير؛
- تقديم فواتير تتعلق بعمليات وهمية؛
- الرفع من قيمة المخزونات.

المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية

لكي تتم عملية الرقابة الجبائية فلا بد من توفر مبادئ أساسية لها والمتمثلة في:¹

أولا: إقامة نظام جبائي محكم:

- يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال وهذا من خلال:
- 1- تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب؛
 - 2- تحقيق العدالة الضريبية، أي أن تكون المعاملة الضريبية متساوية بين المكلفين بالضريبة.

¹ Michel Bouvier –Marie charistine –l'administration fiscale en France(puf.1988), p48.

ثانيا: ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على المستوى عال من التطور والكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، إضافة إلى إجراء تربصات لموظفي وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيدا لدى الموظفين، إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة ، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم كتوفير الخدمات اللازمة لهم.

بالإضافة إلى:¹

ثالثا: إرساء الحس الجبائي لدى المكلف بالضريبة:

ويتم ذلك من خلال تقديم الإدارة يد المساعدة للمكلفين والمؤسسات في تحديد الوعاء الخاضع للجبائية، ووضع تحت تصرفهم مطويات إعلامية تتضمن مستجدات وتغييرات التشريع الجبائي وشرح الإجراءات الجبائية كمواقيت التصريح والدفع، وكيفية ملء مختلف الوثائق وأساليب الطعن وطرق المنازعات، إضافة إلى الوثائق والمستندات اللازمة لإجراء التحقيق والمراقبة، وذلك من خلال انتهاج حملة من السياسات الإعلامية والتي نوجز أهم عناصرها فيما يلي:

1. إعلام المكلف بالضريبة؛
2. تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة.

¹ العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، الجزائر، 2008، ص 10 .

المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية والتزامات المكلف بالضريبة

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة حقوق الإدارة الجبائية والالتزامات الواجبة على المكلفين بالضريبة

أولاً: حقوق الإدارة الجبائية

تتمثل حقوق الإدارة الجبائية فيما يلي:¹

1. حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الأساليب التي تمنح للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، فالرقابة تتمثل في "جميع العمليات التي من شأنها التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية"؛ وللرقابة الجبائية صورتين: الأولى تبدأ بطلب توضيحات وتبريرات من المكلف بالضريبة ويتم داخل المكتب، أما الثانية فتتم خارج المكتب وتتمثل في التحقيق المحاسبي.

ومن أهم ما جاء به قانون الإجراءات الجبائية في حق الرقابة نجد:

- يراقب المفتش التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا مع دراسة الوثائق المحاسبية.
وفي إطار حق الرقابة يمكن للإدارة الجبائية توجيه بعض المطالب للمكلفين بالضريبة ومن بين هذه المطالب ما يلي:

- طلب المعلومات للبيانات غير الواضحة في التصريحات المقدمة؛
- طلب إثباتات وأدلة من المكلف لتجميع معلومات دقيقة يمكن استعمالها في عملية الرقابة؛
- طلب توضيحات من المكلف في حالة عدم تجانس المعلومات مع التصريحات السنوية.

2. حق الاطلاع:

إن الرقابة الجبائية لا تتحقق إلا عن طريق الاطلاع على جميع الملفات والوثائق المتعلقة بنشاطات المكلف بالضريبة، وفقا لأحكام المادة "المادة 51 من قانون الإجراءات الجبائية" وعن طريق هذه الصلاحيات المخولة لأعوان الإدارة الضريبية الذين لا تقل رتبته عن مراقب مع التزامهم بالسر المهني عند

¹ قماير مصطفى وبالجبلالي عبد القادر إلياس، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 17، ص 18.

أدائهم مهامهم وفقا لأحكام "المادة 61 الفقرة الثانية من نفس القانون"، ويتسنى لإدارة الضرائب الاطلاع على جميع الوثائق المحاسبية التي يملكها المكلف بالضريبة أو المودعة لدى الغير.

وقد أتاح المشرع هذا الحق من خلال النص التالي:

"يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات سعيا لجلب المعلومات والكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة من المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية".¹

وحسب القانون ذاته إن ممارسة هذا الحق يحفظ مصالح الخزينة العمومية على أن تفيد وتساعد كل الجهات المعنية بالاطلاع على المعلومات اللازمة للسير المحكم لأداء المهمة وفي حالة الرفض أو إخفاء بعض الوثائق والمعلومات تسلط عليهم عقوبات مالية، ومن بين الجهات المعنية بالاطلاع نجد:²

- الإدارات والهيئات العمومية والمحلية بمختلف مستوياتها وحتى المؤسسات التربوية؛
- مصالح الضمان الاجتماعي والمحافظات العقارية مع الجهات القضائية؛
- مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الطابع المالي كالبنوك؛
- الاطلاع على المؤسسات الخاصة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمكلف بالضريبة المعني.

3. حق تدارك الأخطاء:

يتمثل هذا الحق في الإمكانات الممنوحة للمصلحة المحققة في إعادة النظر في الاقتطاع وتسويته، سواء بتعديله أو بإنشاء اقتطاع جديد، وقد حدد المشرع الأجل القانوني الممنوح لاستدراك هذه الأخطاء بأربع (4) سنوات، وفقا لأحكام المادة 326 من قانون الضرائب المحاسبية والرسوم المماثلة.

4. حق المعاينة:

يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص لأعوانها المؤهلين قانونيا القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث والحصول على كل المستندات والوثائق التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من تحديد الوعاء الضريبي³، وتتم المعاينة وحجز الوثائق والأملاك التي تشكل أدلة على وجود ممارسات

¹ المادة رقم 45، من قانون الإجراءات الجبائية، ص 34.

² مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ إلياس قليب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

تدليسيه تحت سلطة القاضي ورقابته، ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان المشاركين في العملية.

ثانيا: التزامات المكلف بالضريبة

إن الرقابة الجبائية تهدف إلى التأكد من مصداقية التصريحات المكلفين بالضريبة، ومنه نص المشرع على مجموعة من الالتزامات الواجب على المكلفين إتباعها لتسهيل على الإدارة الجبائية قيام بعملية الرقابة. وتنقسم هذه الالتزامات إلى التزامات جبائية والتزامات محاسبية وهي كالتالي:¹

1. الإلتزامات الجبائية:

تتمثل في التصريحات وهي بدورها تنقسم إلى: التصريح بالوجود، التصريح بالنتائج والتصريح في حالة الإلغاء أو التنازل.

أ. **التصريح بالوجود:** على الشركات أن يقدموا في الأيام الثلاثين الأولى من بداية نشاطها إلى مفتش الضرائب التابعين له تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة.

ب. **التصريح بالنتائج:** يجب أن يقوم المكلفون المعنيون بالضريبة على أرباح الشركات بتقديم تصريح في كل سنة، يقدم هذا التصريح من طرف الإدارة وهذا ما يسمح بمتابعة ومراقبة وتصحيح نتائجهم الجبائية الخاصة بالدورة السابقة، يجب أن يقدم هذا التصريح لأقرب مفتشية الضرائب قبل 04/01 من سنة الخضوع.

ت. **التصريح في حالة التنازل أو إلغاء المؤسسة:** تنص المادة 195 من قانون الضرائب المباشرة أنه في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي ما زالت لم تفرض عليها الضريبة، ولهذا يجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا المفتش بالتنازل أو التوقف عن النشاط في أجل (10 أيام) كما هو محدد، ويجبروه بتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعليا.

¹ دوسن بمينة، رابح فاطمة، "أثر الرقابة على حركة التجارة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص38.

1. الالتزامات المحاسبية:

- ذكرت الالتزامات المحاسبية في المواد 9-10-11-12 من القانون التجاري، وتمثل الالتزامات المحاسبية في مسك الحسابات، تقديم الوثائق المحاسبية، الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية، وهي كالآتي:¹
- أ. **مسك الحسابات:** تقوم المؤسسة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بمسك محاسبة تقيد فيها بقوانين وأنظمة سارية المفعول وهذا ما يسمح لها بالتأكد من دقة النتائج المصرح بها، وعليه يجب مراعاة:
- إتباع تسجيل محاسبي وفق تسلسل زمني للحركات المؤثرة على ذمة المؤسسة؛
 - إنشاء حسابات خاصة سنوية عند إقفال الدورة.
- ب. **تقديم الوثائق المحاسبية:** يقدم المكلفين بالضريبة في كل مرة بطلب من الإدارة الضريبية الوثائق المحاسبية "بطاقة الجرد، بطاقة الإيرادات، بطاقة النفقات"، وهذا لتأكيد دقة النتائج المصرح بها والموجودة في التصريح، في حالة ما إذا تم مسك الوثائق المحاسبية بلغة أجنبية يجب أن يرفق التصريح بالوثائق المحاسبية بوثيقة مترجمة مصادق عليها من قبل المترجم المعتمد يقدمها في كل مرة يطلبها منه مفتش الضرائب.
- ت. **الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية:** يعتمد تطبيق حق الاتصال على الدفاتر والسجلات بالوثائق ومختلف البطاقات والتي يجب أن يحتفظ بها المكلفون لمدة عشر (10) سنوات.

¹ مواد 9-10-11-12 من الأمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 101 المؤرخة في 19 ديسمبر 1975، العدد 36، ص ص 306، 307.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الرقابة الجبائية وتم التعرف على مختلف أشكالها وأجهزتها المسؤولة عن معملية الرقابة وبرهنا أسباب ودواعي قيامها وبعض الالتزامات الواجبة على المكلف بالضريبة. لقد توصلنا إلى أن الرقابة الجبائية هي الوسيلة القانونية الممنوحة للإدارة الجبائية، إذ تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مكافحة التهرب والغش الضريبي، والعمل على التحقيق والبحث في مدى شرعية وصحة العمليات المالية، وكذلك كشف الثغرات القانونية والنقص الموجود في التشريعات المعمول بها.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الرقابة الجبائية فقد تم إنشاء هياكل إدارية تختص بعملية الرقابة الجبائية وإجراءاتها إضافة إلى ذلك السهر على تنفيذ ومراقبة السير الحسن لها على جميع المستويات الوطنية والجهوية.

ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية التي سنتناولها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

نظرة عامة حول جودة المعلومات

المحاسبية

تمهيد:

تلعب جودة المعلومات المحاسبية دورا حيويا في دعم أنشطة المنشآت، بحيث يستخدم المحاسبون في عملهم كما ضخما من المعلومات، فبذلك تعد نظم المعلومات المحاسبية أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المدققين و المحاسبين الإلمام بها نظرا لنمو المتسارع، و تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة فتوفر المعلومات و تقديمها لمتخذي القرارات الاقتصادية تساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة و يتطلب ذلك وجود معايير معينة تحكم كمية و نوع المعلومات المحاسبية التي تعتبر أداة فعالة في تحقيق الرقابة في المؤسسة و هذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني من البحث و الذي ينقسم الى مبحثين :

- المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواعها بالإضافة إلى مصادر المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

اختلف الباحثون في تعريفهم للمعلومات المحاسبية وفي هذا المطلب نتطرق إلى ذكر مجموعة من التعاريف وهي:

التعريف الأول: هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منتظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.¹

التعريف الثاني: تمثل مجموعة من البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام بالنسبة للمستخدمين وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.²

التعريف الثالث: تم تعريفها أيضا على أنها البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة أو مدى اختصارها على شكل دلالات رقمية من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمستخدمي القرار.³

التعريف الرابع: هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية الخاصة بالأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في السجلات المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.⁴

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالنتيجة النهائية وهي معلومات يستفيد وينتفع بها المستخدمون في اتخاذ القرار.

¹ محمد الفيرمي «تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية»، بدون دار النشر، مصر، 1999، ص52.

² أحمد حلمي جمعة، «نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر»، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص8.

³ نفس المرجع، ص20.

⁴ السيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار الراية، 2009، ص77.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية ويمكن تحديد أنواع المعلومات المحاسبية فيما يلي:¹

1. المعلومات المحاسبية من الفترة السابقة: وهي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والمتمثلة بكافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى انسجام مستوى الإنجاز مع الأهداف الآنية المرحلية والأهداف الإستراتيجية للوحدة المحاسبية.

2. المعلومات المحاسبية في الفترة الحالية: مما لا شك فيه أن المعلومات الفعلية عن النتائج السابقة، تكون عاجزة عن المعالجة أو خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه، مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية مستوى الأداء الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة، والتعرف على أفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور من سجلات محاسبة التكاليف وبالذات التي تطبق أنظمة التكاليف الفعلية.²

3. معلومات حل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما، وتعتبر ضرورة الأمور غير الروتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات وتقارير محاسبة خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا، أو شرائها، أو إضافة، أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المتمثلة وغيرها في القرارات الأخرى.

¹ كمال عبد العزيز النقيب «مقدمة في نظرية المحاسبة»، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 306.

² السيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 79، 81.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية

هناك عدة مصادر نذكر منها:¹

1. المصادر الوثائقية:

وهي كافة المعلومات التي تجمع من المنشورات والهيئات العلمية ومراكز البحوث وهذه المصادر نوعين:

• المصادر الأولية:

وهي المعلومات التي تجمع بين الجهات ذات اختصاص مثل: الدوريات العلمية والإحصائيات وإدارة البحوث وإدارة الإنتاج... الخ

• المصادر الثانوية:

وهذه المصادر تنسب إلى الكتب والمنشورات والإحصائيات المنشورة من قبل المؤسسات والهيئات المختصة.

2. المصدر الميداني:

وهو من أهم المصادر للحصول على المعلومات من منبعها الأساسي خاصة عندما يتعذر الحصول عليها أو عدم وضوحها ودقتها تجمع بعدة طرق منها المقابلة الشخصية، الاستبيان ... الخ.

3. شبكات المعلومات وبنوك قواعد المعلومات:

وهي مصدر للحصول على المعلومات من الشبكات المعلوماتية ذات الاختصاص وفي نفس المجال أو من بنوك المعلومات.

4. الأنترنت:

والتي هي من أهم مصادر المعلومات في الوقت الحالي وتساهم في نقل المعلومات للمؤسسة.

¹ بوزرقاطة حكيم «نظم المعلومات ودورها في اتخاذ القرار على مستوى المؤسسة البنكية»، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010، ص 17.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص الأساسية والثانوية التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، وفي هذا المبحث سنتطرق لدراسة مختلف تلك الخصائص.

المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

وستتناول في هذا المطلب خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وقبل التطرق لدراسة خصائص سنتطرق لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

تعريف الأول: تعني جودة المعلومات المحاسبية "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".¹

تعريف الثاني: تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية،² والتي بتوفرها تكون هناك معلومات ذات كفاءة عالية وفعالية في تحقيق أهدافها.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية

1. الخصائص الأساسية:

وتتمثل الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في:³

أ. **الملائمة:** وتعرف على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات وبصيغة أخرى هي قدرة المعلومات المحاسبية على إيجاد فرق في اتخاذ القرار، وذلك بهدف التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل

¹ ناظم عبد السيد، "دور التدقيق الداخلي وفقا لمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2012.

² الدهراوي كمال الدين ومحمد السن صبيان، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة، مصر، 2000، ص 90.

³ غيلاني عيسى، سنوسي العربي «دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية»، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية عميقة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018-2019، ص 52.

على مستخدمي هذه المعلومات اتخاذ القرار الأدق. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب توفر هذه الخصائص:

● القدرة التنبؤية:

من أجل تجنب الوقوع في حدوث الخسائر يجب على المعلومات المحاسبية أن تتصف بقدرة تنبؤية للمستقبل، وزيادة الثقة فيها وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية طبقاً لأساليب وأدوات القياس المحاسبي بالإضافة إلى إتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المحاسبية بشكل أفضل.

● التوقيت المناسب:

تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر، ولهذا تعتبر كفاءة الحاسب من جهة وكفاءة النظام المحاسبي من جهة.

بالإضافة إلى:¹

ب. **الموثوقية:** تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية ولاستخدامها يجب توفر أعلى درجة من الثقة والأمان. وتعني خلو المعلومات المحاسبية من الخطأ والتحيز للاعتماد عليها والثقة فيها مما يستوجب الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية وكذا الحيادية لتلك المعلومات حتى يطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومة.

ولتحقيق هذه الخاصية لابد من توفر خصائص فرعية والمتمثلة في:

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بصورة سليمة.
- الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الأردن، دار المسيرة، الطبعة 1، 2006، ص18.

الخصائص الثانوية: وتتمثل الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ. قابلية المقارنة:

أي قدرة المعلومات المحاسبية على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية، أو المقارنة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى ضمن نفس النشاط، وعليه فإن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سوف تتحسن إذا كانت المعلومة قابلة للمقارنة مع المعلومات المتشابهة عن الوحدات الاقتصادية الأخرى أو لنفس الوحدة الاقتصادية.

ب. الثبات:

نقول عن المعلومات المحاسبية أنها تتميز بالثبات عندما تستخدم نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الانتباه إلى ذلك من أجل أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

ج. الشمول:

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها، ويجب أن تكون في شكلها النهائي بمعنى لا يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة، لأن المعلومات غير الكاملة تؤثر سلباً على متخذي القرار.

د. القابلية للفهم:

وتعتبر إحدى الخصائص الثانوية للمعلومات وتعني قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وأن تكون لدى المستخدمين الرغبة في دراسة المعلومات، كما يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة لمتخذي القرارات كونها تحتوي على بعض التعقيدات فإن تحققت صفة القابلية للفهم في المعلومات المحاسبية فإنها تصبح مؤهلة لمعالجة المواضيع الحساسة والمعقدة تتيح إبلاغاً وإفصاحاً مفهوماً.¹

¹ أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 18، 19.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل يمكن توضيحها فيما يلي:

1. العوامل البيئية (البيئة المحاسبية): إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها، بحيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى.¹

2. العوامل الاقتصادية: إن النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستخدمين الآخرين للعمليات تكون إيجابية والنتيجة منها اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجميع المعلومات.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الخصائص المعلومات المحاسبية حيث يترتب على تزايد معدل التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية والتي تعد أساس التكلفة التاريخية.²

3. العوامل السياسية: إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل المحاسبية لأنها تلتزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل من البلدان.

4. العوامل الاجتماعية: تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذج محاسبي مبني على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية، التوسع في القياس المحاسبي بحيث يشمل الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

5. العوامل القانونية: إن العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، ويمكن القول إنها القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي إحدى العوامل القانونية التي تتأثر بالخصائص النوعية للمعلومات.

¹ أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة، (منظمو التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 15.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الأردن، 2001، ص 115.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية

إن صحة المعلومات المحاسبية ودقتها يتوقف على عدة معايير تحتويها جودة المعلومات المحاسبية نذكر منها:¹

1. **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات والمجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة تلتزم بها المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

2. **معايير رقابية:** من بين مكونات العملية الإدارية هي عنصر الرقابة التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة و المستثمرين، و نجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة و أجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية و كذلك دور المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من سياستها و إجراءاتها بفاعلية، و أن بياناتها المحاسبية تتميز بالمصادقية مع توفر تغذية عكسية مستمرة و تحليل للعمليات و تقييم المخاطر و الأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد و القوانين المطبقة، و المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص و تقييم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى تحسين في الأداء المالي و زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة .

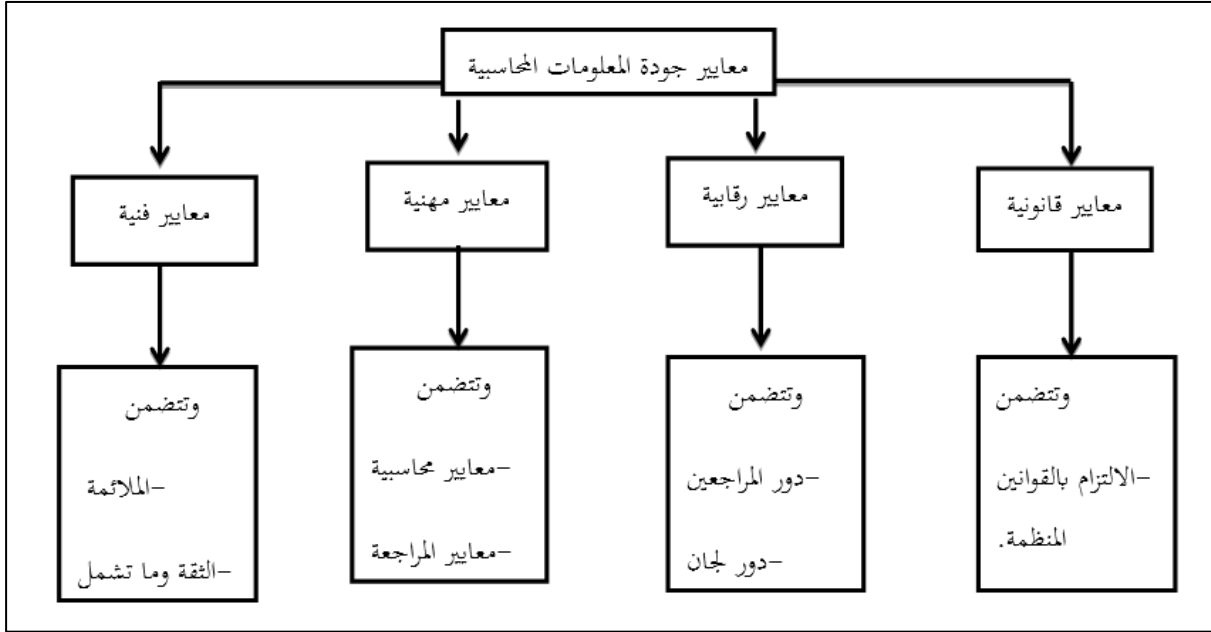
3. **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.²

¹ هوام جمعة، لعشوري نوال «دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية»، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وافاق)، جامعة العربي بن المهدي -م البواقي، الجزائر، ص 17،18.

² حاج يحيى ام الجيلالي، شاحطو منورة «القياس المحاسبي للقوائم المالية محدداته وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية»، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/2015، ص 46.

4. معايير فنية: تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي هذه المعلومات، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار.¹

الشكل رقم (01-02) معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: صباحي نوال «مداخلة بعنوان أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية»، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة الوادي، البويرة، ص 08.

¹ ماجد اسماعيل ابو حمام «إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية»، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، 2009، ص 59.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل فقد تطرقنا الى مفهوم المعلومات المحاسبية وكذا انواعها ومصادرها، كما تعرفنا على جودة المعلومات المحاسبية التي تتمثل في خصائص رئيسية تتمثل في الموثوقية والملائمة وخصائص اخرى نوعية تتمثل في قابلية المقارنة، قابلية الفهم، الشمول والثبات حيث تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة وفعالية عند توفر الخصائص السابقة الذكر، تساعد جودة المعلومات المحاسبية متخذي القرارات الاقتصادية على اتخاذ القرارات السليمة والرشيده وتعتبر أداة فعالة في تحقيق الرقابة الجبائية.

وفي ظل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري عموما سيتم التعرض إلى دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث

دراسة حالة الرقابة الجبائية في

مركز الضرائب - تيارت

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية، وباعتبار الرقابة الجبائية أداة مهمة لمعالجة الأخطاء وتصويبها وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كان لا بد من إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للتعرف على دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بمركز الضرائب لولاية تيارت، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تحت عنوان بطاقة تعريفية بالمؤسسة محل الدراسة،
- المبحث الثاني: عنوانه إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة لمراقبة المكلف.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية بالمؤسسة محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث بطاقة التعريفية لمركز الضرائب لولاية تيارت

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت

من خلال هذا المطلب سنتطرق لتقديم مركز الضرائب لولاية تيارت (سوناتيبا)¹

1. التعريف بالمركز:

يعود الأساس القانوني لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، حيث نجد المادة 02 من نفس المرسوم أعلاه تنص أن من بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية نجد: مراكز الضرائب، بالإضافة إلى مديرية كبيريات المؤسسات، المديريات الجهوية للضرائب، المصالح الجهوية للبحث والمراجعات، المراكز الجهوية للإعلام والوثائق، المديريات الولائية للضرائب، المراكز الجهوية للضرائب. تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في نهاية سنة 2011، ودخل حيز الخدمة الرسمية في 2014/10/07.

كما يعتبر مركز الضرائب بتيارت مصلحة عملية جديدة، تابعة محليا للمديرية الولائية للضرائب بتيارت، وإقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بشلف، تختص حصريا بتسيير الملفات، والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة وكما تختص بتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

2. الأشخاص والضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب

1.2. الأشخاص التابعين للمركز: يتبع مجال اختصاص مركز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي يفوق رقم أعمالها السنوي 8.000.000 دج.²
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

¹ مركز الضرائب لولاية تيارت

² المادة 74/55 من قانون المالية 2022.

2.2. الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز: وتتمثل في:

- الضريبة على الدخل الإجمالي فقة الأرباح المهنية؛
- الضريبة على أرباح الشركات؛
- الرسم على القيمة المضافة؛
- الرسم الداخلي على الاستهلاك
- الرسم على النشاط المهني؛
- رسم المرور على الكحول؛
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركات؛
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركات؛
- حقوق الطابع.

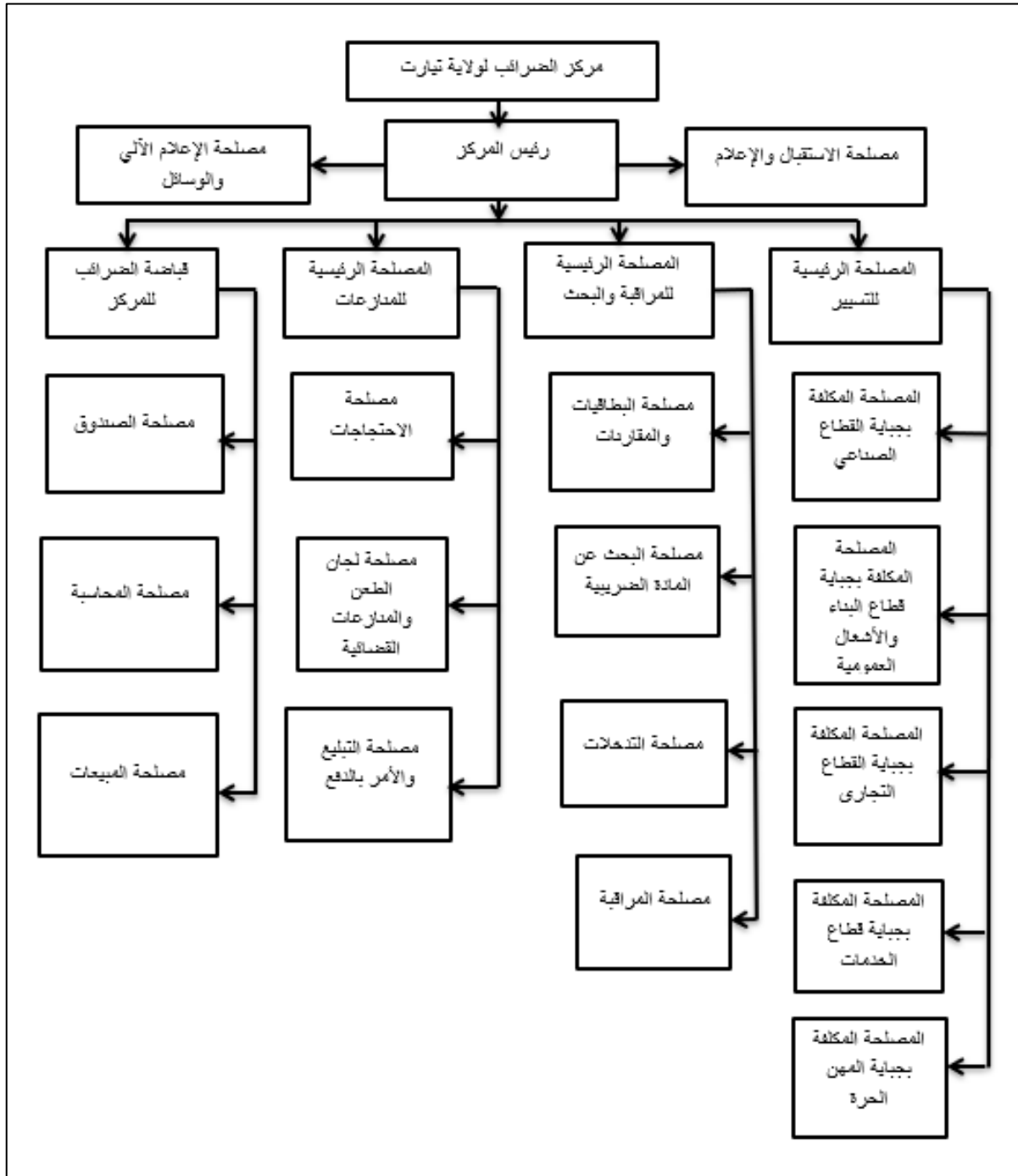
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

سنتطرق في هذا المطلب لتقديم هيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت¹

والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، فهو مهيكّل على النحو التالي:

¹ مركز الضرائب لولاية تيارت، مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

شكل رقم (01-03) الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة (مصلحة الإعلام الآلي والوسائل)

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لولاية تيارت ومهام هيكله.

أولاً: مهام مركز الضرائب لولاية تيارت

تتمثل مهام مركز الضرائب لولاية تيارت فيما يلي:

1. في مجال الوعاء:

- تمسك وتسير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

2. في مجال التحصيل

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛

3. في مجال الرقابة

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها، وتستغلها وتراقب التصريحات؛
- تعد تنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4. في مجال المنازعات

- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعوض قروض الرسوم.

5. في مجال الاستقبال والاعلام

- تتضمن مهمة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.

- تنظيم المواعيد وتسييرها.

ثانيا: مهام هيكل مركز الضرائب لولاية تيارت

1. المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب؛

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا

للمدير الولائي للضرائب؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة؛

- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على

انسجامها.

وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛

- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات

لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

● مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف ب:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام؛

- مركز المعطيات التي تجمعها مصالح معينة، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكفل ب:
- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة؛

- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:
- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات المجمعة.

- مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:
 - إنجاز برنامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
 - إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.
3. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف ب:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب، أو زيادات، أو غرامات، أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

- مصلحة الاحتجاجات، وتكلف ب:
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحجج عليها؛
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- معالجة منازعات التحصيل.
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف ب:

-دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

● مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف ب:

-تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛

-الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

-إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4. قباضة الضرائب للمركز، وتكلف ب:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل هذه المحاسبة على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛

- مصلحة المحاسبة؛

- مصلحة المتابعات.

5. مصلحة الاستقبال والاعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم،

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز

الضرائب.

6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف ب:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة لمراقبة المكلف

تمتلك الإدارة الجبائية السلطة المطلقة في إجراءات الرقابة، وتمثل خصوصا في حق إجراء تحقيق شامل (إجراء رقابة شكلية، أو إجراء رقابة على الوثائق)، وستتطرق في هذا المبحث إلى إجراءات التحقيق الشامل التي تتم على مستوى مركز الضرائب بتيارت.

المطلب الأول: إجراءات الرقابة الشاملة التي تتم على مستوى مركز الضرائب بتيارت

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم أهم إجراءات الرقابة الشاملة التي يمكن أن يتعرض لها المكلف محل الرقابة الجبائية، والتي تتمثل على وجه الخصوص في إجراءات الرقابة الشكلية، وإجراءات الرقابة على الوثائق.

أولا: الإجراءات المتبعة في مرحلة الرقابة الشكلية للملف الجبائي

تبدأ الرقابة الشكلية منذ استلام المصالح المعنية للتصريحات المرسله أو المودعة من قبل المكلفين، سواء التصريحات الشخصية أو التصريحات المهنية، وذلك دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمنه التصريحات من معلومات، وتلك التي تتوفر لدى مركز الضرائب، كما لا يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأكد من صحة المعطيات و المعلومات التي تحملها التصريحات ، وإنما تهدف لاكتشاف الأخطاء الشكلية و المادية المرتكبة عن اكتتاب المكلف لتصريحاته تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة المراقبة بمركز الضرائب بتيارت حيث يتم التأكد من عدة عناصر أهمها :

- بيانات المكلف (إسم، اللقب، العنوان، رقم التعريف الجبائي)؛
- السجل التجاري؛
- النشاط الذي يمارسه؛
- كافة التصريحات الشهرية والسنوية G50؛
- رقم الأعمال المصرح به خلال السنة.

ثانيا: الإجراءات المتبعة في مرحلة الرقابة على الوثائق للملف الجبائي:

يتم اختيار من 15% إلى 20% من الملفات الخاصة بالمكلفين ليتم مراقبتها (لم يتم تحديد معايير انتقاء هذه الملفات)، حيث تتم الرقابة على الوثائق بمراجعة ودراسة كل تصريحات المكلف الشهرية التي

قدمها طيلة السنة إلى المركز دراسة دقيقة، ويتم هذا النوع من الرقابة على مستوى مصلحة المراقبة والبحث الخاص بالمركز، وتتمثل إجراءاتها فيما يلي:

الإجراء الأول: فحص التصريحات المقدمة من طرف المكلف

حيث يقوم مفتش الضرائب بالمركز بدراسة التصريحات الشهرية أو السنوية G50 (أنظر الملحق 01)، المقدمة من طرف المكلف، ومقارنتها مع ما هو موجود من معلومات ووثائق ذات علاقة بالمكلف. وفي أوت 2018 تم إدراج نظام التصريح عبر بوابة إلكترونية، أي أن التصريح أصبح إلكترونيًا. يتم فحص التصريحات على النحو التالي:

- التأكد من أن التصريحات تم إيداعها في الآجال المحدد وكاملة؛
- التأكد من عدم وجود تحايل في التصريحات.

الإجراء الثاني: إرسال طلب تقديم تبريرات وتوضيحات (C2)

حيث يرسل مفتش الضرائب إلى المكلف محل الرقابة الجبائية طلب تقديم تبريرات وتوضيحات للإفلات والأخطاء المكتشفة في تصريحاته المقدمة، وذلك من خلال وثيقة تسمى طلب تبريرات وتوضيحات (C2) (أنظر الملحق 02) (Demande de Renseignement)، وهي أول وثيقة ترسل للمكلف يتم فيها طلب التبريرات والتوضيحات اللازمة بتقديم أدلة على صحة التصريحات المقدمة، وهذا خلال أجل 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب. (المادة 19 من قانون إعفاءات الجبائية)

الإجراء الثالث: إجراءات التسوية

1. إشعار أولي بالتسوية (C 4_{initial}) (ملحق رقم 03)

وفي حال انتهاء المدة القانونية ولم يستجب المكلف للإرسال الأول أعلاه، ولم يقدم أي تبريرات أو ملاحظات فيما يخص الأخطاء والفروقات المكتشفة، تقوم الإدارة الجبائية بإجراءات التسوية لهذه الفروقات، وذلك من خلال إرسال إشعار بالتسوية أولي (C 4_{initial}) Notification de proposition de redressement، وخلال أجل 30 يوما يحق للمكلف جلب تبريرات وتوضيحات إضافية بخصوص هذه الفروقات.

2. إشعار نهائي بالتسوية (C4_{definitive}) (ملحق رقم 04)

في حالة لم يستجب المكلف بالضريبة لهذا الطلب أيضا، تعتبر عدم استجابته قبول ضمنى لما ورد في الطلب أعلاه، وعليه يقوم مفتش الضرائب بتسوية هذا الملف وذلك من خلال سلسلة تسمى notification définitive de redressement (C₄ définitive) متضمنة فيها بشكل واضح ودقيق جميع النقائص المستخرجة والتوضيحات اللازمة مع الحقوق والغرامات الواجبة، ليتم في الأخير إعداد الجداول متضمنة الحقوق واجبة التحصيل "جدول الدور النهائي (Rôle).

وفي حالة عدم استجابة المكلف للاقتراحات السابقة التي قدمتها مصلحة المراقبة و البحث بالمركز، ترسل إلى قباضة مركز الضرائب (مصلحة المتابعة) بالمركز من أجل متابعة الملف وتنفيذ الحقوق واجبة التحصيل وذلك بإرسال إشعار بالدفع للمكلف يتضمن جملة من المعلومات من بينها اسم المكلف ورقم التعريف الجبائي الخاص به، وكذا مبلغ الضرائب والرسوم المدين بها للخزينة، وذلك خلال أجل 08 أيام ابتداء من تاريخ إرسال هذا الإشعار، وفي حالة عدم الاستجابة للدفع تقوم مصلحة المتابعة باستدعاء المكلف بالضريبة، من أجل طلب التسديد الفوري للحقوق والمبالغ المترتبة عليه، كما تعرض عليه جدولا للدفع على أقساط ليتمكن من التسديد التدريجي لدينه الجبائي.

وفي حالة لم يستجب المكلف لكل الاقتراحات التي عرضتها عليه مصلحة المتابعة يتم إرسال إنذار للمكلف تبين فيه جميع الإجراءات الإجبارية التي ستتخذ ضده في حال لم يتم بتسديد ما عليه من دين اتجاء الإدارة الجبائية، وذلك خلال أجل 03 أيام ابتداء من تاريخ إرسال هذا الإنذار، ومن بين أهم الإجراءات المتخذة ضده، ما يلي:

- حجز على الأملاك المنقولة والعقارية؛
- حجز على الحساب؛
- الغلق المؤقت للمحلات التجارية؛
- البيع بالمزاد العلني.

وفي حال لم يستجب المكلف أيضا لهذا الإنذار ولم يتم بتسديد ما عليه من دين جبائي، يقوم محصل الضرائب بمصلحة المتابعة بالتنبه عليه، وذلك عن طريق عامل الملاحقة القضائية يبرز فيه جميع المراحل السابقة.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

من خلال ما تم دراسة فإن الرقابة الجبائية لها دور أساسي في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية ويتمثل فيما يلي:

أولاً: الرقابة الجبائية ودورها في تحسين الخصائص الرئيسية: تكون من خلال:

1. **الموثوقية:** من خلال الحالة التي تم دراستها في المؤسسة (X) فإننا قد تحصلنا على مجموعة من الوثائق ومنها الوثيقة G50 التصريح الشهري والتي وجدت بها مجموعة من النقائص والتي تم طلب تبريرها من خلال الوثيقة C2.

ولهذا يجب على المكلف أن يأتي بوثائق رسمية لتبرير هذه النقائص، وفي الحالة السابقة فإن رقم أعمال المؤسسة X معدوم ولذلك يجب على المكلف إحضار كشوفات حسابه البنكي التجاري وهذا ما يساهم في

2. **الملائمة:** من خلال الأخطاء المكتشفة من طرف العون الرقابي في المؤسسة "X" وبعد تصحيحها فإن هذه المعلومات تحدث فرقا في اتخاذ القرار وكذا تساعد على التنبؤ بالمستقبل.

ثانياً: الرقابة الجبائية ودورها في تحسين الخصائص الثانوية وتكون من خلال:

1. **قابلية المقارنة:** من خلال ما تم دراسته والمعلومات المتحصل عليها من طرف العون الرقابي فإن الرقابة الجبائية لا تركز على المقارنة بين الفترات المالية (تصريحات الشهرية) لنفس المكلف وبالتالي فإنها لا تؤثر على قابلية المقارنة.

2. **الثبات:** إن الرقابة الجبائية لا تركز ولا تعتمد على خاصية الثبات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

3. **الشمول:** في حالة وجود نقص المعلومات في التصريحات فإن العون الرقابي يرسل طلب معلومات (C2) للمكلف لتبرير هذا النقص، وعند تبرير النقائص بالوثائق الرسمية تكون المعلومات المحاسبية شاملة وبالتالي فإن الرقابة الجبائية تعتمد على خاصية الشمول في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

4. **قابلية الفهم:** تتم الرقابة الجبائية بناء على تصريحات المكلف والتي يكون مصدرها معلومات محاسبية واضحة وشفافة وفي حال وجود اي صعوبات او غموض في فهم هذه الوثائق فانه يتم طلب تبريرها وبالتالي فالرقابة تحسن من هذه الخاصية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الجبائية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية حيث إنها الأداة الرئيسية للحفاظ على الخزينة العمومية وتعد طرفا مهم لا يمكن تجاهله فكل مكلف طبيعي أو معنوي له التزامات جبائية اتجاه إدارة الضرائب. وفي هذا الإطار يلعب مركز الضرائب دورا إستراتيجيا في هذا المجال حيث يسهر على احترام وتطبيق التشريعات الجبائية وكذا محاربة الانحرافات والأخطاء وتصحيحها من خلال الإجراءات السابق ذكرها.

حيث يتم مراقبة الملف الجبائي لكل مكلف بعد إيداعهم له لدى مصلحة الاستقبال لمركز الضرائب، حيث تقوم الإدارة الجبائية بإخضاع المكلف لنظام الجبائي معين حسب طبيعة نشاطه ثم يتم انتقاء مجموعة من المكلفين لمراقبة ملفاتهم الجبائية وهذا بالاعتماد على الرقابة الشكلية أولا أي الرقابة على التصريحات وذلك للتأكد من وجود جميع الوثائق شكلا فقط، ثم تتم عملية الرقابة على الوثائق والتي تقوم باكتشاف الأخطاء وتقويمها مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية تمكنا من معرفة مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، حيث تعد الرقابة الجبائية أهم أداة قانونية يتم من خلالها مراقبة المكلفين وكذا حماية الخزينة العمومية، ومع أن هذا هو هدفها الأساسي إلا أنه ومن أجل ذلك يجب التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة. فالمعلومات المحاسبية تعتبر أهم لغة تحاور بين طالبي ومستخدمي المعلومات من مصالح الضرائب، مساهمين، مسيرين وغيرهم خاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية، ولذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي تمثلها متوفرة على خصائص تضي عليها الجودة، وعليه فإن المشرع الجزائري سخر كل الوسائل التنظيمية والبشرية للإدارة الجبائية كما منح مجموعة من الحقوق و الصلاحيات لأعوان الرقابة الجبائية تيسيرا لأداء مهامهم الرقابية كحق الاطلاع واستدراك الأخطاء، وبالتالي منح جملة من الضمانات للمكلفين بالضريبة تفاديا لأي تعسف من قبل الإدارة الجبائية كحق الإعلام مسبقا بالتحقيق. وتعد عملية الرقابة على الوثائق من أهم الوسائل المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص الرئيسية والنوعية.

اختبار الفرضيات: بمقارنة نتائج دراستنا مع الفرضيات التي تم وضعها في إطار هذه الدراسة فإننا تمكنا من الإجابة عليها كالتالي:

الفرضية الأولى: يقصد بالرقابة الجبائية مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية لتأكد من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة قصد تصحيحها، وتعتبر وسيلة قانونية إجبارية تطبق على جميع المكلفين بالضريبة. وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من خلال التعاريف إذن الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال عملية كشف الأخطاء الموجودة في التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية، وهذا ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي من الفصل الثالث حيث إن الرقابة التي تكون على التصريحات الجبائية والتي مصدرها المعلومات المحاسبية تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية وبالتالي تساهم في تحسين جودتها إذن فالفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة: يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من الوسائل والتي من بينها الرقابة على الوثائق والتي تتم على تصريحات المكلفين والتي يتم استخراجها من معلوماتهم المحاسبية؛
- تعتبر المعلومات المحاسبية جد مهمة حيث لها دور محوري في اتخاذ القرارات وعليه يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص؛
- تساهم الرقابة الجبائية بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- تعتبر الرقابة الجبائية أهم وسيلة للحفاظ على الخزينة العمومية.

التوصيات:

- ضرورة إجراء دورات تكوينية للعمال لتتماشى مع التغيرات الحاصلة في القوانين الجبائية؛
- تحديد معايير واضحة وشفافة لانتقاء المكلفين الذين سيتم إخضاعهم للرقابة الجبائية؛
- العمل على استخدام الإعلام لآلي في جميع مصالح الإدارة الضريبية؛
- توضيح القوانين الجبائية والعمل على شفافتها حتى يتمكن العون الرقابي من تطبيقها كما يتمكن المكلف من فهمها.

آفاق الدراسة: تم معالجة هذا الموضوع في حدود المشكلة المطروحة حسب المعطيات والمعلومات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها ومنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده وعليه يمكن اقتراح موضوعين كامتداد لهذا البحث التي تتمثل فيما يلي:

- دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل التغيرات الاقتصادية.
- الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: باللغة العربية

I- الكتب

1. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
2. أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبية، (منظمو التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
3. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبية، الدار الجامعية، الأردن، 2001.
4. الدهراوي كمال الدين ومحمد السنين صبيان، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية، مصر، 200.
5. السيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار الراجحة، 2009.
6. عبد الفتاح محمد الحصن، سمير كامل، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
7. كمال عبد العزيز النقيب «مقدمة في نظرية المحاسبة»، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
8. محمد الفيرمي «تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية»، بدون دار النشر، مصر، 1999.
9. منور أوسيرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
10. ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
11. أحمد حلمي جمعة، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. هدى سليمان، "الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية"، دار الثقافة، الأردن، 1998.

II- الأطروحات:

1. أسامة شريقي، بودرواز أيوب، "الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2020-2021.

2. بايدي عائشة، رحومني عبد القادر، سوداني فاطمة، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014.
3. بلال أمينة، بوشنافة جميلة "التكاليف المعيارية ودورها في الرقابة واتخاذ القرار" مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/2015.
4. بوزرقاطة حكيم، "نظم المعلومات ودورها في اتخاذ القرار على مستوى المؤسسة البنكية"، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010.
5. بوشاقور غنية، دنقار حمرة، "مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وضرائب، 2016-2017.
6. بوقلية محي الدين، "الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
7. الجامعة الاسلامية غزة، 2009.
8. حاج يحي ام الجيلالي، شاحطو منورة، "القياس المحاسبي للقوائم المالية محدداته وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/2015.
9. دوسن يمينة، رابح فاطمة، "أثر الرقابة الجبائية على حركة التجارة الخارجية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019.
10. سليمان عتير، "دور الرقابة المالية في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2012.

11. العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، المدية، الجزائر، 2008.
12. غيلاني عيسى، سنوسي العربي، "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018-2019.
13. قماير مصطفى وبالجيلالي عبد القادر إلياس، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.
14. لياس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010.
15. ماجد اسماعيل ابو حمام، "إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،
16. مداح فاطمة، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الضريبية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2014/2015.
17. يجياوي راوية، "دور الرقابة الجبائية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021.

III- الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 2، من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2005/06/07.
2. الجريدة الرسمية، 36، المواد 09-10-11-12، من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/11/26.

IV- مؤتمرات والملتقيات:

1. بولحبال أسماء، "أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري"، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 45. قلمة، يومي 28-29 أكتوبر 2015.
2. هوام جمعة، لعشوري نوال، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات وافاق)، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي، الجزائر
3. وهي بوعلام، "نحو إطار مقترح لتفعيل الية الرقابة الجبائية للحد من اثار الازمة-الجزائر-«، ملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

V- مجالات:

1. ناظم عبد السيد، "دور التدقيق الداخلي وفقا لمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2012.

ثانيا: اللغة الأجنبية

1. Andrée barilari, lexique fiscal, 2^{ème} édition, Dalloz, paris, 1992.
2. Michel Bouvier –Marie charistine –l’administration fiscale en France(puf.1988).
3. République Algérienne Démocratique Et Populaire Des Finances –Dgi, Guide De Vérification De Comptabilité, Alger ,2001.

الملاحق

الملحق (01) : G50

المديرية العامة للضرائب
generale des impôts

المصلحة

شهر/الربع..... **OCTOBRE**

السنة..... **2018**

الضرائب و الرسوم المحصلة قورا أو عن طريق المصدر

تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

**IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE**

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE
VERSEMENT

Série G n° 50 (2016)

هام : هذا التصريح يجب أن يوضع في قبضته
الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر

Important : La déclaration doit être
déposée à la recette des impôts avant
les vingt premiers jours du mois

رمز النشاط
CODE ACTIVITE

IF: 003140422645840000

FORME JURIDIQUE:

ARTICLE D'IMPOSITION: **14150463001**

M..... (المسيد) : 5 (.....)

النشاط أو المهنة :

العنوان :

الاسم _ اللقب _ اسم الشركة (n et prénom - raison sociale)

النشاط / Profession:

العنوان :

code	Catégorie de revenus soumis à la retenue à la source IRG	Revenus imposables	Taux	Montants à payer (DA)
1M10	Prestations de services réalisées par des entreprises étrangères : - Sommes payées en rémunération des prestations de Services réalisées par des entreprises étrangères (catégorie IRG).....		24%	
1M20	- Produits perçus par-les inventeurs au titre soit de la concession de licence d'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marques de fabrique, procédés ou formules de fabrication.....		24%	
1M30	- Sommes versées sous forme de cachets ou droits d'auteurs aux artistes ayant leur domicile fiscal hors d'Algérie.....		15%	
1	Sous Total			
Revenus des Capitaux Mobiliers :				
2M10	- Revenus distribués aux personnes physiques résidentes soumis à une retenue libératoire.....		10%	
2M20	- Produits de bons de caisse anonyme.....		50%	
2M30	- Les revenus des créances, dépôts et cautionnements.....		10%	
2M40	- Intérêts des sommes inscrites sur les livrets d'épargne ou les comptes d'épargne particuliers :			
2M50	o Fraction des intérêts inférieure ou égale à 50.000 DA.....		1%	
2M60	o Fraction du revenu supérieure à 50.000 DA.....		10%	
2M70	- Les bénéfices répartis au profit de personnes physiques et personnes morales non résidentes en Algérie.....		15%	
2M80	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées		15%	
2M90	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées		20%	
2M95	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes (pays conventionnés).....	%	
2M100	- Bénéfices des sociétés étrangères non résidentes (succursale établie en Algérie ou toute autre installation professionnelle au sens fiscal - article 46 -8 du CIDTA) sauf pays conventionnés.		15%	
2	Sous Total			
Revenus locatifs : - Revenus de location à titre civil de biens immobiliers à usage d'habitation.....				
L10	- Revenus de location à titre civil de biens immobiliers à usage d'habitation.....		7%	
L20	- Location de locaux à usage commercial ou professionnel.....		15%	
L30	- Les revenus issus de la location de salles des fêtes, fêtes foraines et de cirques.....		15%	
3	Sous Total			

2				
Traitements et salaires :				
E2L20	- Traitements et salaires versés par les employeurs :			
E2L30	o Personnel résident ;.....	1 135 207	Barème	19 470
E2L40	o Personnel non résident.		Barème	
E2L50	- Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que les rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle servies par les employeurs.....		10%	
E2L60	- Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistantat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2 000 000DA).....		10%	
4	Sous Total	1 135 207		19 470

SOLDE DE LIQUIDATION IRG / Professionnel :				
E3L10	Résultat taxable :			
	Montant des acomptes à verser			
	A) - IRG / au taux de :			
E3L20	Montant du 1 ^{er} acompte (1).....		%.	
E3L30	Montant du 2 ^{ème} acompte (2).....		%.	
E3L40	Acomptes versés par les entreprises non résidentes (3).			
E3L50	Crédit d'impôt (4).....			
E3L60	B) - Montant global à déduire (1+2+3+4).....			
E3L70	Solde de liquidation (A-B).....		Barème	
E3L80	Excédent de versement (B-A).....			
E3L90	Minimum d'imposition.....			
5	Sous Total			

IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES :				
E1B40	- Résultat taxable			3
E1B60	- Montant du capital social appelé.			
	A) IBS au taux de :		5%	
E1B10	- Activités de production de biens.....		19%	
E1B20	- Activité de bâtiment, de travaux publics et d'hydraulique ainsi que les activités touristiques et thermales à l'exclusion des agences de voyages.....		23%	
E1B30	- Les activités de commerce et de services.....		26%	
E1B70	Excédent de versement antérieur à déduire (1).....			
E1B80	Montant du 1 ^{er} acompte (2).....			
E1B81	Montant du 2 ^{ème} acompte (3).....			
E1B82	Montant du 3 ^{ème} acompte (4).....			
E1B83	Acomptes versés par les sociétés non résidentes (5).		0.5%	
E1B84	crédit d'impôt (6).....			
E1B85	B) Montant global à déduire (1+2+3+4+5+6).			
E1B86	Solde de liquidation / IBS à payer (A-B).			
E1B90	C) Excédent de versement à reporter (B-A).			
E1B91	Minimum d'Imposition.			
	IBS RETENUES A LA SOURCE			
E1B100	-Revenus des créances, dépôts et cautionnement.....		10%	
E1B110	-Revenus provenant de bons de caisses anonymes.....		50%	
E1B120	-Revenus perçus dans le cadre d'un contrat de management..		20%	
E1B130	- Produits versés à des inventeurs résidents à l'étranger au titre, soit de la concession de licence de l'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marque de fabrique, procédé ou formule de fabrication.....		24%	
E1B140	- Revenus des entreprises étrangères de transport maritime.		10%	
E1B150	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes morales résidentes		15%	
E1B160	- Plus values de cession d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes physiques non résidentes d'actions ou de parts sociales réalisées par des personnes morales non résidentes (pays conventionnés).....		20%	
E1B170	- Sommes payées à des sociétés n'ayant pas d'installation permanente en Algérie, en rémunération de prestations de services.....		%	
6	Sous Total			

Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires Global	Chiffre d'Affaires Imposable	Chiffre d'Affaires Exonéré	Taux	Montant à payer (en DA)
	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE 1)					4
	Opérations imposables :					
CIA10	Opérations de production de biens sans réfaction.....	29 536 000	29 536 000		1%	295 360
CIA20	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 25%.....				2%	
CIA30	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 30%.....				2%	
CIA40	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 50%.....				2%	
CIA50	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 75%.....				2%	
CIA60	Opérations sans réfaction.....				2%	
CIA70	Régime des acomptes provisionnels.....				2%	
CIA80	Activité de transport par canalisations des hydrocarbures.....				3%	
CIA90	Liquidation des acomptes provisionnels.....					
	2) Opérations exonérées ou non imposables :					
C2A10	- Andi..... AU PRORATA ANDI DE 17,58 %	630 670		630 670		
C2A20	- Ansej.....					
C2A30	- Angem.....					
C2A40	- Cnac.....					
C2A50	- Opérations Intragroupe.....					
C2A60	- Exportation.....					
C2A70	- Autres.....					
7	Sous Total	30 166 670	29 536 000	630 670		295 360

Code	Droits et Taxes Indirectes	Base d'imposition	Tarif	Montant à payer (en DA)
	A) impôts sur le produit			
E2E01	1. Droit de circulation sur les alcools.....	HLDA/HL
E2E02	1.1. Taxe additionnelle sur les alcools.....	DA	5%/DCA
E2E03	1.2. Taxe sur les sucres servant à la préparation d'apéritifs à base de vin et produits assimilables.....			140 DA/100kg
E2E04	2. Droits de circulation sur les vins.....			8000DA/HL
	B) Taxe intérieure sur la consommation			
E2E05	-Taxe intérieure sur la consommation des tabacs.....			DA/KG
E2E06	-Taxe intérieure sur la consommation des tabacs.....			10 % / valeur
E2E07	-Taxe additionnelle sur les produits tabagiques.....			11 DA/P-B-B
E2E08	-Taxe intérieure sur la consommation sur les bières.....			3610 DA/HL
E2E09	- Taxe sur les produits pétroliers (TPP).....		DA/HL
	C) Autres contributions indirectes			
E2E10	- Taxe sur les recharges téléphoniques.....			5% / recharge
E2E11	- Taxe pour usage des appareils récepteurs de radiodiffusion et télévision.....		DA.
8	Sous Total			

Code	Opérations imposables	Chiffre d'Affaires Imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E2E12	Droit de Timbre sur Etat.....			
9	Sous total			

Code	Autres Taxes	Base d'imposition	Tarif / Taux	Montant à payer (en DA)
E2E13	- Taxe de formation.....	1 135 2071%..... ⁵	11 352
E2E14	- Taxe d'apprentissage.....	1 135 2071%.....	11 352
E2E15	- Taxe sur les véhicules neufs.....	Barème.....	
E2E16	- Contribution des concessionnaires.....	1%.....	
E2E17	- Taxe d'habitation.....	Barème.....	
E2E18	- Taxe sur les pneus neufs ou importés.....		10DAou 5DAunité	
E2E19	- Prélèvement sur les recettes des jeux à gains et divertissement.....	40%.....	
E2E20	- Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes.....	12500DA/T.....	
E2E21	- Taxe sur le chiffre d'affaires des opérations de téléphonie mobile.....	1%.....	
E2E22	-Taxe sur les bénéfices net des importateurs et les distributeurs en gros de médicaments.....	5%.....	
E2E23	- Taxe de publicité.....	1%.....	
E2E24	- Taxe sur le chiffre d'affaire des entreprises de production et d'importation de boissons gazeuses..	0,5%.....	
E2E25	- Autres.....			
E2E26	-Taxe sur véhicules immatriculés dans la catégorie des voitures particulières (VP), de moins de cinq (5) années d'âge, figurant dans le bilan des sociétés, ou pris en location.....	Barème.....	
E2E27	- Taxe sur le carburant.....	Barème.....	
E2E28	- Taxe sur la vente d'Electricité et du gaz.....	Barème.....	
E2E29	-Taxe annuelle pour tous opérateurs économique algériens inscrits au registre de commerce.....		200/500/1000DA	
E2E30	- Redevance sur les céréales.....	Barème.....	
E2E31	- Taxe appui à l'investissement des activités touristiques.....	0,5%.....	
E2E32	- Taxe sur l'usage des appareils récepteurs de radiodiffusion et de télévision.....	Barème.....	
10	<u>Sous Total</u>	2 270 414		22 704

TAXE SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES		Chiffre d'Affaires Global	Chiffre d'Affaires imposable	Chiffre d'Affaires Exonéré	Taux	TVA à payer (en DA)
I^o- TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE :						
A/ Chiffres d'affaires Imposables						
1) Opérations assujetties à la TVA						
E3B1	- Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du CTCA.	29 974 880	438 880	29 536 000	9%	39 499
E3B2	- Prestations de services visées par l'article 23 du CTCA....					
E3B3	- Opérations immobilières visées par l'article 23 du CTCA..					
E3B4	- Actes médicaux.....					
E3B5	- Commissionnaires et courtiers.....					
E3B6	- Fourniture d'énergie.....					
E3B7	- Autres.....					
11-1	Sous total	29 974 880	438 880	29 536 000		39 499

2)-Opérations assujetties à la TVA											
E3B8	- Productions : bien, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA.....	191 790	191 790		19%	36 440					
E3B9	- Revente en l'état: biens, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA.....										
E3B10	- Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%										
E3B11	- Professions libérales.....										
E3B12	- Opérations de téléphonie et d'internet.....										
E3B13	- Tabacs et allumettes.....										
E3B14	- Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art 21 du CTCA.....										
	- Livraison faites à soi même - article 21 du CTCA.....										
E3B15	- TVA produits pétroliers.....										
E3B16	- Concessionnaires autos.....										
E3B17	- Producteurs de médicaments.....										
E3B 18	- Importateurs de médicaments.....										
E3B19	- Banques et établissements financiers.....										
E3B20	- Assurances.....										
E3B21	- Autres.....										
E3B22	- Régime des acomptes TVA.....										
E3B23	- Régime des acomptes TVA.....										
3) Chiffre d'affaires non imposables (Article 9 du CTCA)											
E3B24	- Secteur pétrolier art 9/9 du CTCA.....										
E3B25	- Produits de première nécessité Art 9/2 du CTCA.....										
E3B26	- Opérations de crédit Bail.....										
E3B27	- Opération de réassurance.....										
E3B28	- Opération d'assurances des personnes.....										
E3B29	- Opérations Intragroupe (*).....										
E3B30	- Exportation.....										
E3B31	- Médicament.....										
E3B32	- Autres.....										
4) Chiffre d'affaires Exonéré											
E3B33	- Secteur pétrolier.....										
E3B34	- Andi.....										
E3B35	- Ansej.....										
	- Angem.....										
	- Cnac.....										
	- Exportation.....										
(*) ATTENTION : Ce cadre est réservé aux sociétés qui ont opté pour le régime de consolidation de la TVA au titre du régime du groupe (art 138 bis du CID), celles-ci doivent cocher impérativement la case ci-contre (y compris la société mère)											
11-2	Sous total	191 790	191 790			36 440					

	B/ Déductions à Opérer			7
E3B90	- Précompte antérieur.....	3 046 359		
E3B91	- T.V.A sur achat de biens, matières et services (art.29C/T.C.A.....)			
E3B92	- T.V.A sur achat de biens (art.38 C/T.C.A).....			
E3B93	- Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art.40C/T.C.A.....)			
E3B94	- T.V.A à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C/T.C.A.....)			
E3B95	- Autres déductions (Notification de précompte, etc.).....			
11-3	Total des déductions à opérer (B)	3 046 359		

	TVA à Payer			
E3B96	- Total des droits dus.....	75 939		75 939
E3B97	- Régularisation du prorata (art.40 C/ T.C.A.) (+)(Déduction excédentaire).....			
E3B98	- Régularisation (régime des acomptes).....			
E3B99	- Reversement de la déduction (art.38 C/ T.C.A.).....			
E3B100	- (+) total à rappeler (C).....	75 939		75 939
	- Total des déductions à opérer (B).....	3 046 359		3 046 359
E3B120	(-) TVA à payer au titre du mois (C - B).....			
E3B130	- Précompte à reporter sur le mois suivant (B-C).....	2 970 420		2 970 420
E3B140	- Tva auto-liquidée à payer (article 83 du CTCA).....			
11	TOTAL TVA à payer			

RECAPITULATION (EN DA)	تلخيص بـ (دج)	Cadre réservé au contribuable إطار خاص للمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بإدارة الضرائب
1- IRG/ Retenue à la Source C / 201001/L1 à L8		ويشهد بصحة وصدق محتوى هذا التصريح و توافقه مع الوثائق المحاسبية	Reçu ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro 8
2- Revenus Capitaux Mobiliers C / 201001/L1 à L8		Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	Payée par chèque bancaire (s) N° :
3- Revenus Locatifs C / 201001/L1 à L8			Du:
4- IRG/ traitements et Salaires C / 201001/L1 à L8	19 470		Titré sur l'agence :
5- IRG/ Professionnel C / 201001/L1 à L8			Par chèque postal N° :
6- IBS C / 201001 M1 à M3			En numéraire :
7- TAP C / 500026/A	295 360		Prise en recette par quittance N° :
8- Droits et Taxes Indirects C / 500020			De ce jour,
9- Droit de Timbre C / 201002			A
10- Nature des Taxes Déclarées :	22 704		
..... C /			
..... C /			
..... C /			
..... C /			
..... C /			
..... C /			
11 - TVA à payer C / 500020			
Montant Total à Payer	337 534		

Le receveur des impôts
Cachet et Signature

الملحق (02) : C₂

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

A : TIARET LE :

LE CHEF DU SERVICE PRINCIPAL DU CONTROLE a l'honneur

Direction des Impôts de
WILAYA DE TIARET
Inspection de : CDI – SPCR
N°122 /CDI/ SPCR / 2021
Num d'article:14010105408

De prier : MR :

E T P / T C E + TRANSPORT

Demeurant à : - -

1 9 5 2 1 4 3 3 0 0 5 5 6 3 4

De bien vouloir lui fournir, le plutôt possible, les

Renseignements suivants

DEMANDE	REPOSE
<p><u>ANNEE 2017 :</u></p> <p>1* Veuillez nous fournir votre relevé bancaire comme justificatif de vos déclarations « NEANT ».</p> <p>2 * <u>CONFORMEMENT A L'ARTICLE 226 DU CID</u> Veuillez nous justifier la TAP payée hors commune le mois d'AVRIL et AOUT .</p> <p>3*<u>CONFORMEMENT A L'ARTICLE 30 DU TCA</u> Veuillez nous justifier le mode de paiement de la facture N°935 auprès de SARL CERAMIQUE BOUMERDES, ainsi que la facture N°3785 auprès de HERIZI DJAMEL .</p> <ul style="list-style-type: none"> • Veuillez nous justifier le paiement de la TVA à 7% sur le G50 du mois d'AVRIL. <p><u>ANNEE 2018:</u></p> <p>1* <u>CONFORMEMENT A L'ARTICLE 169 DU CID</u> Veuillez nous justifier les charges suivantes :</p> <ul style="list-style-type: none"> - Rémunérations & honoraires : 12 000 - Autres services : 9 596 - Personnel : 916 195 <p>2* <u>CONFORMEMENT A L'ARTICLE 360 DU CID</u> Veuillez nous justifier le non dépôt de vos déclarations G50 des 12 mois.</p>	

C2 اسلحق ١٢

Dans le cas où les documents en cause n'ont pas été fournis, la régularisation sera opérée d'office par l'administration Fiscale Conformément à l'article 19 de CPF

الموتوسية

- Veuillez agréer, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Le chef de service principal du contrôle et recherche

C4 initiale : (03) الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire

C N°4

Ministère des finances
Direction générale des impôts
Structure : Centre des impôts(CDI) tiaret
Service principal de contrôle et recherche
Service du contrôle sur pièces

**NOTIFICATION DE PROPOSITION DE
REDRESSEMENTS**

Référence: N° 172 /CDI/SPCR/2021

MONSIEUR :

Accusé de
réception N°

Activité
/profession

ETB/ TCE + TRANSPORT

Adresse :

N° d'article: 14010105408

NIF N°195214330055634

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du code des procédures fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de (s) l'exercice (s) repris ci-après :

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	exercice (s) concernés (s)
<input type="checkbox"/> IRG-bénéfice professionnels	2018
<input type="checkbox"/> IRG-revenus des capitaux mobiliers	
<input type="checkbox"/> IRG-traitements, salaire, pension rentes viagères	
<input type="checkbox"/> IRG-plus-values de cessation à titre onéreux des immeubles bâties non bâties et des droits y	
<input type="checkbox"/> IRG-revenus agricoles	
<input type="checkbox"/> IRG-retenu à la source entreprise étrangère non installée	
<input type="checkbox"/> IRG-autres retenues à la source	
<input type="checkbox"/> Impôts sur les bénéfices des sociétés (IBS)	
<input type="checkbox"/> IBS -régime général	
<input type="checkbox"/> IBS- retenue à la source sur les capitaux mobiliers	
<input type="checkbox"/> IBS- retenue à la source des entreprises étrangères	
<input type="checkbox"/> Taxe sur l'activité professionnelle (TAP)	
<input type="checkbox"/> Taxe sur la valeur ajoutée (TVA)	2017
<input type="checkbox"/> Impôt forfaitaire unique (IFU)	
<input type="checkbox"/> Taxes foncières	
<input type="checkbox"/> Impôt sur le patrimoine (ISP)	
<input type="checkbox"/> Autres impôts et taxes (à préciser) TAP, TTP- amende	

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir acceptation ou vos observations au redressement envisagé le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (article 19 du CPF)

Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (article 19 du CPF) Veuillez agréer, Madame /Monsieur, l'expression de ma considération distingués.

Le chef de service principal de contrôle
et recherche

المدعى عليه

REDRESSEMENT ENVISAGES		
I. DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :		
Nom :	Prénom: SAFIA IMANE	Grade: IP
II-DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET/OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C2)		
1- Référence et date d'envoi:	C2 N°122/CDI/SPCR/2021 DU 22.09 /2021	
2- Date de réception de la réponse du contribuable		
IV- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES (ART.19 DU CPF):		
1- Origine éléments de fait et motifs du redressement		
2- Base légale du redressement (indication obligatoire des articles correspondants au redressement)		
3- Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.		

Après l'analyse de vos pièces justificatives présentées, le service a décidé ce qui suit:

***D'abandonner les points suivants:**

ANNEE 2017:

1- Relevé : néant

2- La TAP payée hors commune: * Avril: justifié par quittance N°100199 du 17/05/2017

* Aout: justifié par quittance N° 100309 DU 14/09/2017

3-La facture N°935 auprès de SARL CERAMIQUE DE BOUMERDESS : justifiée par reçu de versement BNA N°030030364647 DU 12/12/2017

ANNEE 2018:

1- Les charges de personnel: justifiées par la déclaration annuelle CNAS + CACOBATH

2-Autres services : AGIOS

3- Les déclarations G50: justifiées par les copies des quittances de paiements

ET DE MAINTENIR LES POINTS SUIVANTS:

ANNEE 2017:

1* CONFORMEMENT A L'ARTICLE 30 DU TCA

A défaut de justification du mode de paiement de la facture N°3785 auprès de HERIZI DJEMEL, la TVA sera reversee

TVA= 69 605 x 25% = 17 401

Total des droits et pénalités à payer = 87 006 DA

ANNEE 2018:

1* CONFORMEMENT A L'ARTICLE 169 DU CID

Défaut de justification du montant de "honoraire 12 000DA", il sera réintégré au bénéfice comme suite:

Bénéfice déclaré= 1 722 983

Bénéfice retenu_ = 1 734 983

Droits= 475 244 - 471 044 = 4200 x 10% = 420

Total des droits et pénalités à payer = 4 620 DA

TOTAL GENERAL: 91 626 DA

Signature de l'agent ayant proposé le redressement

الملحق (04) : C₄ définitive

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire

C N°4

Ministère des finances
Direction générale des impôts
Structure : **Centre des impôts(CDI) tiaret**
Service principal de contrôle et recherche

**NOTIFICATION DEFINITIVE DE
REDRESSEMENTS**

Référence: **N°129/CDI/SPCR/2021**

Accusé de réception N°

MONSIEUR :

Activité /profession **ETB / TCE + TRANSP**

Adresse : **TIARETT**

N° d'article: 14010105408

NIF N° 195214330055634

A TIARET LE: 20.

J'ai l'honneur de vous faire connaître :

Q'après examen de votre réponse à la notification de proposition de redressement
N°173/CDI/SPCR/2021 du 28/11/2021 par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements

*Les motifs pour lesquelles vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso.
Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre rencontre, lequel vous ouvrira le droit de réclamation prévu aux articles 70 à 72 du code des procédures fiscales
Veuillez agréer, Madame /Monsieur, l'expression de ma considération distingué*

Signature du responsable
LE CHEF DE SERVICE PRINCIPAL DE CONTRÔLE ET RECHERCHE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire

C N°4

Ministère des finances
Direction générale des impôts
Structure : Centre des impôts(CDI) tiaret
Service principal de contrôle et recherche
Service du contrôle sur pièces

NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

Référence: N° 172 /CDI/SPCR/2021

Accusé de réception N°

MONSIEUR :

Activité /profession

ETB/ TCE + TRANSPORT

Adresse :

N° d'article: 14010105408

NIF N°195214330055634

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du code des procédures fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de (s) l'exercice (s) repris ci-après :

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice (s) concernés (s)
<i>IRG-bénéfice professionnels</i>	2018
<i>IRG-revenus des capitaux mobiliers</i>	
<i>IRG-traitements, salaire, pension rentes viagères</i>	
<i>IRG-plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâties non bâties et des droits y</i>	
<i>IRG-revenus agricoles</i>	
<i>IRG-retenue à la source entreprise étrangère non installée</i>	
<i>IRG-autres retenues à la source</i>	
<i>Impôts sur les bénéfices des sociétés (IBS)</i>	
<i>IBS-régime général</i>	
<i>IBS- retenue à la source sur les capitaux mobiliers</i>	
<i>IBS- retenue à la source des entreprises étrangères</i>	
<i>Taxe sur l'activité professionnelle (TAP)</i>	
<i>Taxe sur la valeur ajoutée (TVA)</i>	2017
<i>Impôt forfaitaire unique (IFU)</i>	
<i>Taxes foncières</i>	
<i>Impôt sur le patrimoine (ISP)</i>	
<i>Autres impôts et taxes (à préciser) TAE, TFP- amende</i>	

Vous disposez d'un **délai de trente (30) jours** pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations au redressement envisagé le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (article 19 du C.P.F.)

Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (article 19 du C.P.F.) Veuillez agréer, Madame /Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

Le chef de service principal de contrôle
et recherche

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث إنها من أهم الوسائل التي تساهم في الحفاظ على الخزينة العامة، وكذلك مكافحة التهرب والغش الضريبي، كما تمت مناقشة المعلومات المحاسبية وخصائصها. حيث أجريت دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية تيارت تم من خلالها إثبات الدور الفعال للرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وتوصلنا إلى أن الرقابة الجبائية تؤثر في خصائص المعلومات المحاسبية بشكل واضح والذي له دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية، معلومات محاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Summary:

This study aims to identify the role of fiscal control in improving the quality of accounting information, as it is one of the most important means that contribute to maintaining the public treasury, as well as combating tax evasion and fraud. Accounting information and its characteristics were also discussed. Where a field study was conducted at the level of the tax directorate of the state of Tيارت, through which the effective role of fiscal control in improving the quality of accounting information was proven. We concluded that fiscal control clearly affects the characteristics of accounting information, which has a role in improving the quality of accounting information.

Keywords: fiscal control, accounting information, quality of accounting information.